مجلـــــة العلـــــوم التربـــــوية والدراســـــات الإنســـــانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

موقف الإمام الرازي من الرافضة من خلال كتابه التفسير الكبير جمعاً وترتيباً وتعليقاً(*)

د/ علي بن سنوسي الجعفري
الأستاذ المشارك في تخصص العقيدة والمذاهب المعاصرة
في قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية والآداب بجامعة تبوك
Aljafry20@gmail.com

*) تاريخ تسليم البحث 1/9/2022 تاريخ قبوله للنشر 29/9/2022
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

موقف الإمام الرازي من الرافضة من خلال كتابه التفسير الكبير جمعاً وترتيباً وتعليقاً

د/ علي بن سنوسي الجعفري
الأستاذ المشارك في تخصص العقيدة والمذاهب المعاصرة
في قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية والآداب بجامعة تبوك

ملخص البحث

يأتي هذا البحث المعنون بـ"موقف الإمام الرازي من الرافضة من خلال كتابه التفسير الكبير جمعاً وترتيباً وتعليقاً" ليبيِّن أنَّ محاولة توظيف الرافضة لآيات القرآن الكريم للتدليل على معتقداتهم الباطلة، والطعن في صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهدم معتقدات أهل السنة والجماعة، محاولة بائسة يائسة، فقد تصدى لها علماء الإسلام وبيَّنوا وهنها وضعفها، ومن هؤلاء الإمام الفخر الرازي في كتابه التفسير الكبير، فقد أبان البحث قدرة الإمام الرازي وبراعته في تتبع شبههم وإسقاطها، وتفكيك استدلالاتهم وقلبها، في كثير من المسائل التي راموا الاستدلال عليها بكتاب الله تعالى، كاستدلالهم بآية الغار في الطعن في إمامة أبي بكر رضي الله عنه، وكاستدلالهم بآية المباهلة لإثبات أفضلية علي رضي الله عنه على بقية الصحابة رضي الله عنهم، وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الرازي – الرافضة – شبهات – التفسير الكبير.

Imam Al-Razi's Views on the Rafedities through His book Al-Tafsir Al-Kabeer: A Collective, Arranged and Commentary Study

Dr. Ali bin Sanusi Al-Jaafari
Associate Professor of Creed and Contemporary Doctrines
Department of Islamic Studies, College of Education and Arts
University of Tabuk

Abstract

This research aims to investigate the attempts by the Shiites to employ the verses of the Noble Qur'an to demonstrate their false beliefs, and to defame the companions of the Messenger of Allah, may Allah's prayers and peace be upon him and his family, and demolish the beliefs of Ahlus-Sunnah wal-Jama'ah. It is a miserable, desperate attempt. The scholars of Islam confronted it and showed its weakness. Among such scholars is Imam Al-Fakhr Al-Razi in his book Al-Tafsir Al-Kabeer. This study has highlighted the ability of Al-Razi to demolish their falsified interpretation and deductions such as their inference with the verse of Al-Ghar in challenging the Imamate of Abu Bakr, may Allah be pleased with him, and their inference with the verse of Al-Mubahala to prove the superiority of Ali, may Allah be pleased with him, over the rest of the Prophet's companions, may Allah be pleased with them, and others.

Keywords: Al-Razi, Rafidah, Suspicions, the Great Interpretation.

المقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فإنَّ أهل الباطل حريصون لإثبات عقائدهم وتثبيت معتقداتهم أنْ يجدوا لها مستنداً في كتاب الله تعالى، ومن هؤلاء الرافضة الذين ما فتئوا يستدلون على معتقداتهم من كتاب الله تعالى ليقنعوا أتباعهم ويلبسوا عليهم دينهم، وليضلوا أهل الحق عن الحق ليتبعوهم في باطلهم، فقد استدلوا على كثير من معتقداتهم وباطلهم من كتاب الله تعالى فاستدلوا لإثبات الإمامة، وعصمة الأئمة، وتحريف القرآن الكريم، وتفضيل علي رضي الله عنه على جميع الأصحاب، والطعن في إمامة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، والطعن في عائشة وتكفيرها، وعلى عقيدة البداء، وغير ذلك من كتاب الله تعالى، وكم كان لاحتجاجهم بكتاب الله تعالى من أثر عظيم سيء في صرف أتباعهم عن الهداية، بل وإضلال جماعات من عوام أهل السنة عن الحق والسنة، وكان من المفسرين لكتاب الله تعالى من له اهتمام بذكر عقائد الرافضة وشبهاتهم واستدلالاتهم بآيات القرآن، والرد على تلك الشبه وتفنيدها بأدلة واضحة وأجوبة مقنعة، الإمام الرازي في كتابه التفسير الكبير، فأحببت جمع ما يتعلق بهذه المادة وتتبعها، ومن ثم ترتيبها والتعليق عليها، وتأتي أهمية هذا العمل لأسباب عدة:

أسباب اختيار الموضوع:

١- أنَّ طائفة الرافضة من الطوائف ذات النفوذ الكبير في العالم الإسلامي، ومن أشد وألد أعداء أهل السنة والجماعة، فالاعتناء بدراسة مذاهبهم وعقائدهم على أي نحو كان من الأهمية بمكان.

٢- النشاط الكبير الذي تمارسه هذه الطائفة عبر وسائل الإعلام المختلفة الموجهة لأهل السنة والجماعة تحتم إبراز وإظهار كل جهد من أهل العلم للرد على تلك الحملات المضللة.

٣- اعتناء الإمام الرازي في تفسيره بتتبع شبه الرافضة في إثبات عقائدهم واستدلالاتهم، وطول نفسه في استقصاء تلك الشبه وإيرادها.

٤- براعة الإمام الرازي في تفنيد وتفكيك شبه الرافضة، وقلب أدلتهم عليهم، وإظهار حجج القرآن وتنوع تلك الحجج في إثبات عقائد أهل السنة، والرد على شبه الرافضة.

٥- تفنن الرازي في إيراد الاعتراضات على وجوه الاستدلالات التي يذكرها، ومن ثم يردها بعلم وبصيرة.

٦- إبراز جهود أهل العلم في بيان أصول الدين، والدفاع عن الشريعة من البر بهم والوفاء بحقهم.

٧- جمع هذه المادة وتقريبها لأهل العلم والدعوة، له الأثر البالغ في مناظرة أهل الباطل من الرافضة وتحجيم دورهم في إضلال هذه الأمة.

عملي في البحث:

قمت بجمع المادة العلمية لهذا البحث من خلال القراءة في كتاب التفسير الكبير، ثم حصرت كل مسألة لوحدها، بجمع ما تفرق منها في الأجزاء المختلفة لكتاب التفسير، وبعد أنْ اجتمع لدي العديد من المسائل والتي وصلت إلى خمسة عشر مسألة، قمت بتحرير تلك المسائل كل على حدة، بإبراز العقيدة الخاصة بالرافضة في هذه المسألة أو الشبهة المتعلقة بها أو الاستدلالات الخاطئة للرافضة أو تفسيراتهم الباطلة لآيات القرآن الكريم في هذه المسألة، وذلك بوضع عناوين مختارة من فحوى المسألة المبحوثة، ومن ثم إيراد كلام الإمام الرازي لكلام الرافضة في تلك الشبه أو الاستدلالات أو غيرها، وتعليقه على تلك الشبه أو الاستدلالات أو غيرها وردها وتفنيدها ،وقد أترك كلامه كما هو منقولاً بنصه أو أعيد صياغته بما لا يخرج عن المعنى الذي أراده، كما أني أضيف إلى ذلك في بعض المواضع مزيد بيان في رد بعض الشبه أو الاستدلالات أو غيرها مستعيناً بكلام أهل العلم في ذلك.

-كما قمت بتوثيق آيات القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وترجمة يسيرة لبعض الأعلام الغير مشهورة.

-كما وضعت فهرسين:

١- فهرس المصادر والمراجع.

٢- فهرس الموضوعات.

خطة البحث:

تشتمل خطة البحث بعد هذه المقدمة على خمسة عشر مبحثاً، وخاتمة وفهارس:

المباحث:

المبحث الأول: تحريف القرآن الكريم والرد على ذلك.

المبحث الثاني: البداء عند الرافضة.

المبحث الثالث: المهدي المنتظر.

المبحث الرابع: هل ثبتت إمامة علي رضي الله عنه بالنص عليه؟

المبحث الخامس: آية الغار، وواقعة الغار دلائل وبراهين.

المبحث السادس: المفاضلة بين أبي بكر وعلي رضي الله عنهما.

المبحث السابع: ميراث النبي صلى الله عليه وسلم.

المبحث الثامن: التشبيه والتجسيم عند بعص فرق الرافضة.

المبحث التاسع: طعن الرافضة في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ورد الرازي عليهم.

المبحث العاشر: دلالة آية الاستخلاف من سورة النور على إمامة الخلفاء الراشدين.

المبحث الحادي عشر: آية المباهلة، وادعاء فضل علي رضي الله عنه على جميع الأصحاب.

المبحث الثاني عشر: المقصود بأولي الأمر في القرآن الكريم الذين أمرنا بطاعتهم.

المبحث الثالث عشر: وجوب وجود المعصوم عند الرافضة.

المبحث الرابع عشر: دلائل آية السبق على فضل أبي بكر وعمر وصحة إمامتهما.

المبحث الخامس عشر: آية العهد وقدح الرافضة في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والرد على ذلك.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

الفهارس: وتشتمل على:

- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

المبحث الأول: تحريف القرآن الكريم والرد على ذلك:

من عقائد الرافضة الخبيثة دعوى تحريف القرآن الكريم[١]، وقد تطرق الرازي لهذه الدعوى مبيناً أهم شبهاتهم في هذه الدعوى، ومن هذه الشبهات:

شبهات الرافضة في تحريف القرآن:

الأول: دعوى أنَّ القرآن مشتمل على التناقضات:

ذكر الرازي من شبه الرافضة الطاعنين في القرآن الكريم أنَّ أدلته مشتملة على المتناقضات وضربوا لذلك مثلاً بأنَّ أدلة القدرية المعتزلة في الإيمان والطاعة صحيحة، وأدلة الجبرية أيضاً صحيحة ومن ثم قالوا بتناقض أدلته، ولم يعلق الرازي عليها في هذا الموضع بما يكفي رداً وتفنيداً لكنه أشار إلى بطلانها فقال: "واعلم أنَّ هذا المبحث صار منشئاً لضلالات عظيمة"[٢].

وذكر منها أنَّ الطاعنين في القرآن ومنهم الرافضة "قالوا إِنَّ هذا الَّذي عندنا ليس هو القرآن الذي جاء به محمد بل غُيِّرَ وَبُدِّل، والدَّليل عليه اشتماله على هذهِ الْمناقضاتِ التي ظهرت بسبب هذه المناظرة الدَّائرة بين أهل الجبر وأهل القدر"[٣]، ولا ريب أنها من أعظم الضلالات.

ويمكننا أنْ نعلق على ذلك بالآتي:

إنَّ ادعاء الرافضة أنَّ القرآن فيه تناقضات، وهذا دليل على أنه قد غيَّر وبدَّل قول باطل، ويمكن تبيين زيف هذا الادعاء بأمور منها:

أولاً: أنَّ هذا الافتراء ليس جديداً على أعداء الإسلام فقبل الرافضة ادعى اليهود والنصارى أنَّ القرآن مليء بالتناقض[٤].

وثانياً: إنَّ الله عز وجل قد بين في كتابه الكريم، أنه لا يمكن أن يشتمل كتابه على تناقض قال تعالى: {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً} [النساء:٨٢]. وهذا خبر وأخبار الله صدقٌ لا كذب فيها.

ثالثاً: كل موضع ادعى أعداء الإسلام أنَّ فيه تناقضاً، فإننا نجد العلماء يبينون زيف هذه الدعاوى، ويميطون اللثام عنها بما لا يدع مجالاً لشبهة، أنَّ هذا التناقض أو التعارض هو بسبب جهل هذا المدعي لا في حقيقة الأمر[٥].

رابعاً: بخصوص ادعاء التناقض في مسألة الجبر والقدر، فمما لا ريب فيه أنَّ أدلة القرآن وحدة مترابطة فلا يؤخذ كل دليل على حدة، ويضرب به دليلٌ آخر، وقد جمع أهل العلم واللغة بين ما ظاهره التعارض والتناقض بألوان من الجمع يفقهها أهل العلم، فمراد الله في مسألة القدر هو بإعمال أدلته الدالة على أنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه خلق كل شيء فقدره تقديراً، وأنه جعل للعباد قدرة ومشيئة بها يفعلون وبها يتركون، فأفعال

---

(١) انظر على سبيل المثال كتاب فصل الخطاب في تحريف كلام رب الأرباب، للنور الطبرسي، وأوائل المقالات للشيخ المفيد ص٩١، والأنوار النعمانية لنعمة الله الجزائري ٢/ ٣٥٧، وغيرها.

(٢) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢/ ٢٨٩).

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤) انظر كتاب الطعن في القرآن الكريم والرد على الطاعنين في القرن الرابع عشر الهجري. موقع مركز الكتب الإلكترونية. https://ebook.univeyes.com/87800/pdf

(٥) ويمكن أن تنظر العديد من المواضع التي ادعي فيها التناقض أو التعارض في كتاب "هل في القرآن تناقضات" للدكتور محمد عمارة، وانظر كتاب "الرد على التناقضات المزعومة حول القرآن الكريم" لسامي المنصوري فقد ذكر فيه أربعين تناقضاً وردها. على الرابط: http://www.ebnmaryam.com/tnakodat.htm

العباد هي من الله خلقاً وايجاداً ومن العبد فعلاً وكسباً، وبذلك تلتئم الأدلة، وأما تمسك أهل الجبر بما ظاهره أنَّ العبد مجبور، وتمسك القدرية بما ظاهره انتفاء قدرة الله على أعمالهم فباطل من الاعتقاد والقول. وبالتالي فادعاء التناقض من قبل الرافضة بخصوص تعارض أدلة الجبرية والقدرية مردود(٦).

الثاني: دعوى عدم وجود مناسبة بين الآية والتي قبلها: ذكر الرازي أنَّ الرافضة ادعوا أنَّ "القرآن قد غير فيه وبدل، وزيد فيه ونقص عنه، وأنهم احتجوا على ذلك بأنه لا مناسبة لبعض آياته مع ما قبلها وبالتحديد في قوله تعالى: {لا تحرك به لسانك لتعجل به} [القيامة:١٦]، لأنه لو كان هذا الترتيب من الله تعالى لما كان الأمر كذلك"(٧).

وقد ردَّ على هذه الشبهة، ببيان مناسبة الآية لما قبلها من ستة أوجه، قال رحمه الله: "واعلم أنَّ في بيان المناسبة وجوهاً":

أولها: يحتملُ أنْ يكون الِاستعجال المنهي عنه، إنما اتَّفق للرسول عليه السلام عند إنزال هذه الْآيات عليه، فلا جرم نُهيَ عن ذلك الِاستعجال في هذا الوقت، وقيل له: لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ وهذا كما أنَّ المدرس إذا كان يُلقي على تلميذه شيئًا، فأخذ التلميذ يلتفت يمينًا وشمالًا، فيقول: المدرس في أثناء ذلك الدرس لا تلتفت يمينًا وشمالًا ثم يعود إلى الدرس، فإذا نقل ذلك الدرس مع هذا الكلام في أثنائه، فمن لم يعرف السبب يقول: إنَّ وقوع تلك الكلمة في أثناء ذلك الدرس غيرُ مناسبٍ، لكن من عرف الواقعة علم أنَّه حسن الترتيب.

وثانيها: أنَّه تعالى نقل عن الكفار أنهم يحبون السعادة العاجلة، وذلك هو قوله: {بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسانُ لِيَفْجُرَ أَمامَهُ}[القيامة:٥] ثم بين أنَّ التعجيل مذموم مطلقًا حتى التعجيل في أمور الدين، فقال: {لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ}[القيامة:١٦]، وقال في آخر الآية: {كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعاجِلَةَ}[القيامة:٢٠].

وثالثها: أنَّه تعالى قال: {بَلِ الْإِنْسانُ عَلى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ وَلَوْ أَلْقى مَعاذِيرَهُ}[القيامة:١٤، ١٥] فههنا كان الرسول صلى الله عليه وسلم يُظهر التعجيل في القراءة مع جبريل، وكان يجعل العذر فيه خوف النسيان، فكأنه قيل له: إنك إذا أتيت بهذا العذر لكنك تعلم أنَّ الحفظ لا يحصل إلا بتوفيق الله وإعانته فاترك هذا التعجيل واعتمد على هداية الله تعالى، وهذا هو المراد من قوله: {لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ}[القيامة:١٦، ١٧].

ورابعها: كأنه تعالى قال: يا محمد إنَّ غرضك من هذا التعجيل أنْ تحفظه وتبلّغه إليهم، لكن لا حاجة إلى هذا، فإنَّ الإنسان على نفسه بصيرة، وهم بقلوبهم يعلمون أنَّ الذي هم عليه من الكفر وعبادة الأوثان، وإنكار البعث منكر باطل، فإذا كان غرضك من هذا التعجيل أنْ تُعَرِّفهم قبح ما هم عليه، ثم إنَّ هذه المعرفة حاصلة عندهم، فحينئذٍ لم يبق لهذا التعجيل فائدة، فلا جرم قال: لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسانَكَ.

وخامسها: أنّه تعالى حكى عن الكافر أنّه يقول: {أَيْنَ الْمَفَرُّ}، ثم قال تعالى: {كَلَّا لَا وَزَرَ إِلى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ}[القيامة:١١، ١٢] فالكافر كأنه كان يفر من الله تعالى إلى غيره فقيل: لمحمد إنك في طلب حفظ القرآن، تستعين بالتكرار وهذا استعانة منك بغير الله، فاترك هذه الطريقة، واستعن في هذا الأمر بالله فكأنه قيل: إنَّ الكافر يفر من الله إلى غيره، وأمّا أنت فكن كالمضاد له فيجب أنْ تَفِرَّ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ وَأَنْ تَسْتَعِينَ فِي كُلِّ الْأُمُورِ بِاللَّهِ، حَتَّى يَحْصُلَ لَكَ الْمَقْصُودُ عَلَى مَا قَالَ: {إِنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ}[القيامة:١٧] وَقَالَ فِي سُورَةٍ أُخْرَى:

(٦) انظر كتاب شفاء العليل لابن القيم ١/١٣٠، ١٣٢، ١٥١، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، وقد رددت على هذه الشبه في بحثين منشورين أحدهما أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفيهم وآخر بعنوان الاستطاعة بين أهل السنة ومخالفيهم.

(٧) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٣٠/ ٧٢٦).

{وَلا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضى إِلَيْكَ وَحْيُهُ، وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً} [طه:١١٤] أَيْ لا تستعن فِي طلب الحفظ بالتكرار بل اطلبه من الله تعالى.

وسادسها: ما ذكره القفَّال وهو أنَّ قوله: لا تحرِّكْ بِهِ لِسانَكَ ليس خطابًا مع الرسول عليه السلام بل هو خطاب مع الإنسان المذكور في قوله: {يُنَبَّؤُا الْإِنْسانُ يَوْمَئِذٍ بِما قَدَّمَ وَأَخَّرَ}[القيامة:١٣] فكان ذلك للإنسان حال ما ينبَّأ بقبائح أفعاله وذلك بأنْ يُعرَضَ عليه كتابه فيقال له: {اقْرَأْ كِتابَكَ كَفى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً}[الإسراء:١٤] فإذا أخذ في القراءة تلجلج لسانه من شدَّة الخوف وسرعة القراءة فيقال له لا تَحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ، فإنَّه يجب علينا بحكم الوعد أو بحكم الحكمة أنْ نجمع أعمالك عليك وأنْ نقرأها عليك فإذا قرأْناه عليك فاتَّبِع قُرْآنَهُ بالإقرار بأنَّك فعلت تلك الأفعال، ثم إنَّ علينا بيان أمره وشرح مراتب عقوبته، وحاصل الأمر منْ تفسير هذه الآية أنَّ المراد منه أنَّه تعالى يقرأ على الكافر جميع أعماله على سبيل التفصيل، وفيه أشدُّ الوعيد في الدنيا وأشدُّ التهويلِ في الآخرة، ثم قال القفَّال: فهذا وجهٌ حسن ليس في العقل ما يدفعه وإنْ كانت الآثار غير واردة به"(٨).

ويقال أيضاً إنَّ عدم علمنا بالمناسبة لا يعني أنه لا توجد مناسبة، فإنَّ المناسبة بين الآيات من علم التدبر الذي يفتح الله به على من يشاء من عباده الموفقين.

دفاع الرازي عن دعوى تحريف القرآن من خلال تفسيره من وجوه عدة:

أولاً: عدم اعتبار القراءات الشاذة قرآناً.

من جملة ردود الرازي على دعوى الرافضة القول بتحريف القرآن وتغييره أنه أنكر القراءات الشاذة، لأنَّ القرآن منقول بالتواتر اجماعاً، والقول بإثبات القراءات الشاذة قرآناً ينافي ذلك ويفتح باباً للطعن في كتاب الله من قبل الرافضة وغيرهم.

فالإمام الرازي لا يحتج بالقراءات الشاذة تحوطاً لكتاب الله تعالى، فقد رد جملة من القراءات الشاذة، منها:

١- رد الاحتجاج بقراءة ابن مسعود {فاقطعوا أيمانهما}، لأنها لو كانت قرآناً لكانت متواترة، ولو جوزنا نقل شيء من القرآن غير متواتر لفتح علينا باب عظيم من طعن الرافضة في كتاب الله تعالى، قال رحمه الله :"القراءة الشاذة لا تُبطل القراءة المتواترة، فنحن نتمسك بالقراءة المتواترة في إثبات مذهبنا وأيضًا القراءة الشاذة ليست بحجة عندنا، لأنا نقطع أنّها ليست قرآنًا، إذ لو كانت قرآنًا لكانت متواترة، فإنّا لو جوزنا أنْ لا يُنقل شيءٌ من القرآن إلينا على سبيل التواتر انفتح باب طعن الروافض والملاحدة في القرآن، ولعله كان في القرآن آيات دالة على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه نصًّا، وما نقلت إلينا، ولعله كان فيه آياتٌ دالة على نسخ أكثر هذه الشرائع وما نقلت إلينا ولما كان ذلك باطلًا بأنّه لو كان قرْآنًا لكان متواترًا، فلما لم يكن متواترًا قطعنا أنّه ليس بقرآن، فثبت أنَّ القراءة الشاذة ليست بحجة البتة"(٩).

٢- ردَّ ما رُويَ في قراءة أُبيّ بن كعب وابن مسعود: فصوم ثلاثة أيام متتابعات.

قال: "والجواب أنّ القراءة الشاذة مردودة لأنها لو كانت قرآنًا لنقلت نقلًا متواترًا، إذ لو جوَّزنا في القرآن أنْ لا يُنقل على التواتر لزم طعن الروافض والملاحدة في القرآن وذلك باطل، فعلمنا أنَّ القراءة الشاذة مردودة، فلا تصلحُ لأَنْ تكون حجة"(١٠).

(٨) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٣٠/ ٧٢٦).
(٩) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١١/ ٣٥٥).
(١٠) المصدر السابق (١٢/ ٤٢٢).

علماً أنَّ مسألة الاحتجاج بالقراءة الشاذة على الأحكام مسألة تختلف عن ثبوت القراءة الشاذة قرآناً، فالأولى وقع فيها الخلاف هل يحتج بها أم لا؟، وهل تعامل كأحاديث الآحاد أم لا؟ أمَّا مسألة إثبات القراءة الشاذة قرآناً فهي محل إجماع بين العلماء أنَّ القراءة الشاذة لا تعد قرآناً فالقرآن كله منقول بالتواتر إجماعاً(١١).

ثانياً: النص على أنَّ ترتيب سور القرآن وحياً

من جملة ردود الرازي على دعوى الرافضة ،تحريف القرآن وتغييره، وبعد أنْ ذكر الأقوال في سبب إسقاط البسملة من سورة براءة، أنه رد على القول المستند والمستدل، بالأثر المنسوب لعثمان رضي الله عنه في سبب إسقاط البسملة من سورة براءة، وادعاء أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم توفي ولم يبين كون هذه السورة تالية لسورة الأنفال حيث نقل قول القاضي الباقلاني في عدم صحة هذا الادعاء، مبرراً قوله بأنه يلزم عليه أنْ نجوِّز ما يدعيه الرافضة من وجود زيادة ونقصان في كتاب الله تعالى، بل الصحيح أنّه عليه السلام أمر بوضع هذه السورة، بعد سورة الأنفال وحيًا، وأنّه عليه السلام حذف بسم اللّه الرحمن الرحيم من أول هذه السورة وحيًا. قال الرازي: "قال القاضي يبعد أَنْ يقال: إنّه عليه السلام لم يُبين كون هذه السورة تالية لسورة الأنفال، لأنّ القرآن مرتب من قبل اللّه تعالى ومن قبل رسوله على الوجه الذي نُقل، ولو جوَّزنا في بعض السور أن لا يكون ترتيبها من اللّه على سبيل الوحي، لجوّزنا مثله في سائر السور وفي آيات السور الواحدة، وتجويزه يُطرِّف ما يقوله الإمامية من تجويز الزيادة والنقصان في القرآن. وذلك يُخرجه من كونه حجة، بل الصحيح أنّه عليه السلام أمر بوضع هذه السورة، بعد سورة الأنفال وحيًا، وأنّه عليه السلام حذف بسم اللّه الرحمن الرحيم من أول هذه السورة وحيًا"(١٢).

ثالثاً: الرد على التفاسير الباطلة للرافضة لآيات القرآن الكريم

من المواضع التي ادعى الرافضة أنَّ القرآن بدل وغُيّر فيها، ادعاؤهم وتفسيرهم أنَّ قوله تعالى: {ويوم يعض الظالم على يديه}[الفرقان:٢٧]، أنَّ العاض على يديه هما أبو بكر وعمر، وأنَّ المسلمين قد غيروا اسمه وكتموه وجعلوا فلاناً بدلاً من أبي بكر وعمر، ولا شك أنَّ هذا الادعاء فيه اثبات أنَّ القرآن قد غُيِّر وبُدِّل.

وقد ردَّ الرازي على هذا القول في تفسير قوله تعالى: {ويوم يعض الظالم على يديه}، ودعوى الرافضة أنَّ العاض على يديه هما أبو بكر وعمر، بأنَّ ذلك باطل، وذلك لأنَّ المؤثِّرَ في العض على اليدين كونه ظالماً وحينئذ يعمُّ الحكم لعموم علته، وأنَّ تخصيص الظالم بأنه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما لا يتم إلا بالطعن في القرآن وإثبات أنه غير وبدل وذلك كفرٌ. قال رحمه الله: "وأما قول الرافضة فذلك لا يتمّ إلا بالطعن في القرآن وإثبات أنه غير وبدل ولا نزاع في أنه كفر"(١٣).

قلت: وما ذكره الرازي صحيح فإنَّ العاض على يديه وصف بصفة وهي الظلم وهي متحققة فيمن كانت هذه صفته، فتخصيص هذه الآية بأبي بكر وعمر رض الله عنهما لا وجه له، ولا يتم إلا بالقول بأنَّ القرآن قد حرِّف وبُدِّل وهو قولهم! فهم يزعمون أنَّ المسلمين غيروا وكتموا!!، وقد بين أئمة السنة من أهل التفسير أنَّ هذه الآية نازلة في عقبة بن أبي معيط أو في أبي بن خلف فقد نصَّ على ذلك ابن عباس ومجاهد وعبد الرزاق ويحي بن

(١١) انظر دراسة بعنوان: القراءات الشاذة: أحكامها وآثارها د. إدريس حامد محمد، المصدر: جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي، مركز بحوث كلية التربية، رقم (٢٠١)، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م. رابط الموضوع:
https://www.alukah.net/sharia/0/37/#ixzz7K1GrEW6A

(١٢) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٥/ ٥٢١)، وحول أثر عثمان انظر الدراسة لهذا الأثر سنداً ومتناً في ملتقى التفسير https://vb.tafsir.net/forum-

(١٣) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٤/ ٤٥٤).

سلام ومقاتل وغيرهم، ومع ذلك قالوا بأنَّ أل في الظالم للجنس فتشمل وتعم كل ظالم، ويدخل فيها دخولاً أولياً من نزلت فيهم الآية(١٤).

وقد بين الباقلاني أنَّ دعوى الرافضة أنَّ هذه الآية فيها ما لا معنى له وهي قوله تعالى: "فلاناً خليلاً" وأنَّ مثل هذا التعبير لا يجوز أنْ يستعمله إلا من يخاف المدارة أو يحتاج إلى التورية والله تعالى يجل عن ذلك، وأنهم أي الرافضة قد رووا عن أسلافهم أنَّ المتمني هو أبو بكر، وفلاناً هذا هو عمر رضي الله عنهما! بأنَّ هذا من الترهات الخرافات وأنَّ العجب ليس ممن وضعها وإنما ممن قبلها من عامتهم وصدقها وأنَّ هذا التفسير هو من جنس تفسيرهم للجبت والطاغوت بأبي بكر وعمر!.

وقد رد على ذلك من وجوه منها(١٥):

أولاً: أنْ يقال لهم ليس الأمر على ما ادعيتموه من أنَّ الله لا يجوز أنْ يكني عن اسم أو يعرض بذكره دون تصريح بحجة أنَّ ذلك لا يفعله إلا من يحتاج إلى المداراة، فاستعمال الكنايات والتعريض مذهب مشهور عند العرب وهم القائلون: ربَّ إشارة أفصح من عبارة كما أنَّ الشخص يقول لمن يكذبه ويخالفه رداً عليه وتكذيباً له: إنَّ أحدنا لكاذب أو إنَّ أحدنا لخائن، وتكون هذه العبارة قائمة مقام قوله له: أنت كاذب وأنت خائن! وهذا التعريض أبلغ وأوقع من التصريح.

ثانياً: أطلق الله تعالى الكناية والتعريض في غير ما آية من القرآن فقال في شأن خطبة النساء في عدتهنَ: {وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ} [البقرة: ٢٣٥]، وحظرَ سبحانهُ التصريحَ بذلك.

وكنَّى عن ذكر الملَكَين المتَسورَين، وقد كان يجوز أن يذكرهما ويسميهما. فقال: {وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ} [ص:٢١]، إلى آخر القصة.

وكذلك قوله تعالى: {إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ} [ص:٢٣]. فكنَّى عن ذكرِ النساء بذكرِ النعاج، ولم يأمر الله سبحانه الملكين بهذه الكناية لخوف سطوةٍ ودفع بليّة.

ثالثاً: وإذا كان ذلك كذلك، فيكون المراد بقوله: {لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا}، الإخبار عن كل من أطمع في معصيته الله، وأراد بذكر الظالم في قوله: {ويوم يعض الظالم على يديه} كل ظالم، فكنى عنهم بذكر فلان، ولو جُعل مكان هذه الكِناية تفصِيلَ أسمائهم لطالَ ذلكَ وكثُر واستُهجن ومجَّتْه القلوبُ والأسماع.

رابعاً: على التسليم أنَّ الكناية لا يستعملها إلا من ذكرتم حاله من الخائفين ولا تليق بكلام الله تعالى، وأنه يجب في حكم اللغة التصريح باسم معين! فمن أين لكم أنه عمر بن الخطاب، والظالم هو أبو بكر، والذكر الذي ضل عنه هو علي! ولستم فيما ادعيتم أولى من الخوارج المدعين تأويل هذه الآية بأنَّ فلاناً هذا هو مالك بن الأشتر وأنَّ الذكر الذي ضل عنه هو ابن وهب الراسبي، وأنَّ الظالم هو محاربُ هؤلاء القوم، وعملوا لذلك إسناداً وطرقاً من الحديث عن أئمة الضلالة فيهم وادعوا صحة النقل وتواتره! وعليه فيكون قول الرافضة باطل لا حقيقة له.

(١٤) انظر: التفسير الوسيط – مجمع البحوث (٧/ ١٥٠٦) تفسير مجاهد (ص: ٥٠٣) تفسير مقاتل بن سليمان (٣/ ٢٣٢)، تفسير يحيى بن سلام (١/ ٤٧٩)، تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٩/ ٢٦٢).

(١٥) انظر: الانتصار للقرآن للباقلاني (٢/ ٥٢٧).

رابعاً: الاستدلال على أنَّ القرآن محفوظ من الزيادة والنقصان من القرآن:

ذكر الرازي أنَّ القاضي الباقلاني استدل بقوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} [الحجر:٩] على فساد قول بعض الإمامية في أنَّ القرآن قد دخله التغيير والزيادة وَالنُّقْصَانُ قَالَ: لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمَا بَقِيَ الْقُرْآنُ مَحْفُوظًا . (١٦).

وعلَّق على ذلك بأنَّ استدلاله ضعيف وذلك "لأنّه يجري مجرى إثبات الشيء بنفسه، فالإمامية الذين يقولون إنَّ القرآن قد دخله التغيير والزيادة والنقصان، لعلهم يقولون إنَّ هذه الآية من جملة الزوائد التي أُلحقت بالقرآن، فثبت أنَّ إثبات هذا المطلوب بهذه الآية يجري مجرى إثبات الشيء نفسه وأنه باطل والله أعلم"(١٧).

هذا ما ذكره هنا، ولا شك أنَّ استدلال الباقلاني بهذه الآية صحيح وهو ما ذكره جملة من أئمة العلم، والعجب من الرازي مع تضعيفه لهذا المسلك في الاستدلال إلا أنه حينما فسّر هذه الآية استدل بها على أنَّ القرآن محفوظ وذلك بعد ذكره لاختلاف العلماء في عود الضمير في قوله تعالى: "له لحافظون" هل تعود على الذكر المنزل وهو القرآن – وهو ما رجحه الرازي – أم على النبي صلى الله عليه وسلم.

قال رحمه الله: الضمير في قوله: له لحافظون إلى ماذا يعود؟ فيه قولان:

القول الأول: أنَّه عائد إلى الذكر يعني: وإنَّا نحفظ ذلك الذكر من التحريف والزيادة والنقصان، ونظيره قوله تعالى في صفة القرآن: {لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ} [فُصِّلَتْ:٤٢] وقال: {وَلَوْ كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً} [النِّسَاءِ:٨٢].

والقول الثاني : أنَّ الكناية في قوله: "له" راجعة إلى محمد صلى الله عليه وسلم والمعنى وإنا لمحمد لحافظون وهو قول الفرَّاء، وقوَّى ابن الأنباري هذا القول فقال: لما ذكر الله الإنزال والمنزَل دلَّ ذلك على الْمُنْزَل عليه فحسنت الكناية عنه، لكونه أمرًا معلوما كما في قوله تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْناهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ} [الْقَدْرِ:١] فإنَّ هذه الكناية عائدة إلى القرآن مع أنَّه لم يتقدم ذكره وإنّما حسنت الكناية للسبب المعلوم فكذا هاهنا، إلا أنَّ القول الأول أرجح القولين وأحسنهما مشابهة لظاهر التنزيل والله أعلم"(١٨).

ومن جملة استدلالاته بهذه الآية على حفظ القرآن تساؤله عن سبب انشغال الصحابة بجمع القرآن وقد وعد الله بحفظه وما حفظه الله فلا خوف عليه(١٩)

أجاب عن ذلك بقوله: "أنَّ جمعهم للقرآن كان من أسباب حفظ الله تعالى إيَّاه فإنه تعالى لما أنْ حفظه قيَّضهم لذلك قال أصحابنا: وفي هذه الآية دلالة قوية على كون التسمية آيةً من أوَّل كل سورة لأنَّ الله تعالى قد وعد بحفظ القرآن، والحفظ لا معنى له إلا أنْ يبقى مصونًا من الزّيادة والنقصان، فلو لم تكن التسمية من القرآن لما كان القرآن مصونًا عن التغيير، ولما كان محفوظًا عن الزيادة ولو جاز أنْ يُظنَّ بالصحابة أنهم زادوا لجاز أيضًا أن يُظنَّ بهم النقصان، وذلك يوجب خروج القرآن عن كونه حجة"(٢٠).

كما استدل على كيفية حفظ الله للقرآن بأمور منها:

الأول: ذِكْر كيفية حفظ الله تعالى للقرآن، فقد أوضح آراء أهل العلم في ذلك فقال: "قال بعضهم حفظه بأن جعله معجزًا مباينًا لكلام البشر فعجز الخلق عن الزيادة فيه والنقصان عنه لأنهم لو زادوا فيه أو نقصوا عنه

(١٦) المصدر السابق (١٩/ ١٢٤).
(١٧) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٩/ ١٢٤).
(١٨) انظر المصدر السابق (١٩/ ١٢٣) بتصرف يسير.
(١٩) انظر: المصدر السابق نفس الصفحة.
(٢٠) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٩/ ١٢٣).

لتغير نظم القرآن فيظهر لكل العقلاء أنَّ هذا ليس من القرآن فصار كونه معجزًا كإحاطة السور بالمدينة لأنه يحصنها ويحفظها.

- وقال آخرون: إنه تعالى صانه وحفظه من أنْ يقدر أحد من الخلق على معارضته.
- وقال آخرون: أعجز الخلق عن إبطاله وإفساده بأن قيض جماعة يحفظونه ويدرسونه ويشهرونه فيما بين الخلق إلى آخر بقاء التكليف.
- وقال آخرون: المراد بالحفظ هو أنَّ أحداً لو حاول تغييره بحرف أو نقطة لقال له أهل الدنيا: هذا كذب وتغيير لكلام الله تعالى حتى إنَّ الشيخ المهيب لو اتفق له لحن أو هفوة في حرف من كتاب الله تعالى لقال له كل الصبيان: أخطأت أيها الشيخ وصوابه كذا وكذا، فهذا هو المراد من قوله: وإنا له لحافظون"(٢١).

الثاني: استعصاء القرآن على التحريف مع وجود الدواعي لتحريفه: قال: "واعلم أنه لم يتفق لشيء من الكتب مثل هذا الحفظ، فإنه لا كتاب إلا وقد دخله التصحيف والتحريف والتغيير، إما في الكثير منه أو في القليل، وبقاء هذا الكتاب مصونا عن جميع جهات التحريف مع أنَّ دواعي الملحدة واليهود والنصارى متوفرة على إبطاله وإفساده من أعظم المعجزات، وأيضاً أخبر الله تعالى عن بقائه محفوظا عن التغيير والتحريف، وانقضى الآن قريبا من ستمائة سنة فكان هذا إخباراً عن الغيب، فكان ذلك أيضاً معجزاً قاهراً"(٢٢).

المبحث الثاني: البداء عند الرافضة:

من عقائد الرافضة التي ذكرها الرازي عقيدة البداء المستلزمة لإنكار عموم علم الله المحيط بكل شيء. قال الرازي: "ومنها أنَّ هشام بن الحكم زعم أنه سبحانه لا يعلم الأشياء قبل وقوعها وجوز البداء على الله تعالى وقال: إنَّ قوله: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} [البقرة:٦] إنما وقع على سبيل الاستدلال بالأمارة، ويجوز له أن يظهر خلاف ما ذكره، وإنما قال بهذا المذهب فراراً من تلك الإشكالات المتقدمة"(٢٣).

وقال في موضع آخر: "قالت الرافضة: البداء جائز على الله تعالى، وهو أنْ يعتقد شيئا ثم يظهر له أنَّ الأمر بخلاف ما اعتقده، وتمسكوا فيه بقوله: {يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشاءُ وَيُثْبِتُ} [الرعد:٣٩]"(٢٤).

الرد على الاستدلال بهذه الآية:

وقد بين أنَّ الاستدلال بهذه الآية لإثبات هذه العقيدة باطل، فقال: "واعلم أنَّ هذا باطل لأنَّ علم الله من لوازم ذاته المخصوصة، وما كان كذلك كان دخول التغير والتبدل فيه محالا"(٢٥).

ثم بين أنَّ المراد بقوله تعالى: {يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشاءُ وَيُثْبِتُ وعنده أُمَّ الْكِتَابِ} [الرعد:٣٩]، أنَّ أمَّ الكتاب إما المراد به: اللوح المحفوظ، ومثبت فيه جميع حوادث العالم العلوي والعالم السفلي أو المراد بأمِّ الكتاب: علم الله تعالى، فإنه عالم بجميع المعلومات من الموجودات والمعدومات وإنْ تغيرت، إلا أنَّ علم الله تعالى بها باق منزه عن التغير، فالمراد بأمِّ الكتاب هو ذاك. والله أعلم"(٢٦).

---

(٢١) المصدر السابق (١٩/ ١٢٤).

(٢٢) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٩/ ١٢٤)، وحول عقيدة البداء انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (١/ ٤٩)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص: ٣٠)، الملل والنحل (١/ ١٤٨)، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية – عرض ونقد – (٢/ ٩٣٧)، مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة (١/ ٣٤٤)، الشيعة والتشيع – فرق وتاريخ (ص: ٢١٩) الشيعة والسنة (ص: ٦٣)، الاعتصام للشاطبي ت الشقير والحميد والصيني (٣/ ٣٥٤).

(٢٣) المصدر السابق (٢/ ٢٨٩).

(٢٤) المصدر السابق (١٩/ ٥٢).

(٢٥) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٢٦) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٩/ ٥٢).

وقال أيضاً: "فعند الله كتابان: أحدهما: الكتاب الذي يكتبه الملائكة على الخلق وذلك الكتاب محل المحو والإثبات. والكتاب الثاني: هو اللوح المحفوظ، وهو الكتاب المشتمل على تعين جميع الأحوال العلوية والسفلية، وهو الباقي"(٢٧).

وقال أيضاً في إبطال هذه العقيدة: "واعلم أنَّ هشاماً كان رئيس الرافضة، فلذلك ذهب قدماء الروافض إلى القول بالبداء، أما الجمهور من المسلمين فإنهم اتفقوا على أنه سبحانه وتعالى علم الجزئيات قبل وقوعها، واحتجوا عليها بأنها قبل وقوعها تصح أنْ تكون معلومة لله تعالى إنما قلنا إنها تصح أنْ تكون معلومة لأنا نعلمها قبل وقوعها فإنا نعلم أنَّ الشمس غداً تطلع من مشرقها، والوقوع يدل على الإمكان"(٢٨).

وذكر عند قوله تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ} [النور:٥٥] من المسائل أنَّ الآية تدل على أنَّ الله سبحانه يعلم الأشياء قبل وقوعها "خلافا لهشام بن الحكم، فإنه قال لا يعلمها قبل وقوعها ووجه الاستدلال به أنه سبحانه أخبر عن وقوع شيء في المستقبل إخبارا على التفصيل وقد وقع المخبر مطابقا للخبر ومثل هذا الخبر لا يصح إلا مع العلم"(٢٩).

يقول ابن تيمية رحمه الله: "وأيضاً، فكثير من شيوخ الرافضة من يصف الله تعالى بالنقائص كما تقدم حكاية بعض ذلك، فزرارة بن أعين وأمثاله يقولون: يجوز البداء عليه وأنه يحكم بالشيء ثم يتبين له ما لم يكن علمه فينتقض حكمه لما ظهر له من خطئه. فإذا قال مثل هؤلاء بأنَّ الأنبياء والأئمة لا يجوز أنْ يخفى عليهم عاقبة فعلهم، فقد نزهوا البشر عن الخطأ مع تجويزهم الخطأ على الله، وكذلك هشام بن الحكم وزارة بن أعين وأمثالهما ممن يقول إنه يعلم ما لم يكن عالماً به. ومعلوم أنَّ هذا من أعظم النقائص في حق الرب، فإذا قالوا مع ذلك: إنَّ الأنبياء والأئمة لا يبدو لهم خلاف ما رأوا فقد جعلوهم لا يعلمون ما لم يكونوا يعلمونه في مثل هذا، وقالوا: بجواز ذلك في غيره"(٣٠).

ولمعرفة الفرق بين البداء الذي ينكره أهل السنة، والنسخ الذي يجيزونه:

يقول الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى: "فإنْ قال قائل: ما الفرق بين البداء والنسخ؟

قيل له – وبالله تعالى التوفيق –: الفرق بينهما لائح، وهو أن البداء أن يأمر بالأمر، والآمر لا يدري ما يؤول إليه الحال، والنسخ: هو أنْ يأمر بالأمر والآمر يدري أنه سيحيله في وقت كذا، ولا بد قد سبق ذلك في علمه وحتمه من قضائه، فلما كان هذان الوجهان معنيين متغايرين مختلفين، وجب ضرورة أنْ يعلق على كل واحد منها اسم يعبر به عنه غير اسم الآخر؛ ليقع التفاهم ويلوح الحق؛ فالبداء ليس من صفات الباري تعالى، ولسنا نعني الباء والدال والألف، وإنما نعني المعنى الذي ذكرنا من أنْ يأمر بالأمر لا يدري ما عاقبته، فهذا مبعد من الله عز وجل، وسواء سموه نسخاً أو بداءً أو ما أحبوا، وأما النسخ فمن صفات الله تعالى من جهة أفعاله كلها، وهو القضاء بالأمر قد علم أنه سيحيله بعد مدة معلومة عنده عز وجل، كما سبق في علمه تعالى"(٣١).

(٢٧) المصدر السابق نفس الصفحة.
(٢٨) المصدر السابق (٤/ ٣٢-٣٣).
(٢٩) المصدر السابق (٢٤/ ٤١٢)
(٣٠) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٩٤-٣٩٥).
(٣١) الإحكام في أصول الأحكام: ٤ /٤٧١.

المبحث الثالث: مسألة المهدي المنتظر:

ذكر الرازي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: {يؤمنون بالغيب} [البقرة:٣]، أنَّ الشيعة فسروا الغيب بأنه المهدي المنتظر، وبين أنَّ تخصيص المطلق من غير دليل باطل، وما ذهب إليه صحيح في الجملة، فإنه لم يأت دليل خاص ينص على تفسير "الغيب" بالمهدي وإنْ كان من جملة الغيبيات التي يؤمن بها المؤمن ظهور المهدي كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم لكن أين الدليل على تخصيصه دون سواه، نعم لو ذكر على سبيل التمثيل كان التفسير مقبولاً.

قال رحمه الله: "قال بعض الشيعة: المراد بالغيب المهدي المنتظر الذي وعد الله تعالى به في القرآن والخبر، أما القرآن فقوله: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ }[النُّور:٥٥] وأما الخبر فقوله عليه السلام: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطول الله ذلك اليوم حتى يخرج رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي وكنيته كنيتي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً» واعلم أنَّ تخصيص المطلق من غير الدليل باطل"(٣٢). فالمهدي الموعود به صريحاً في السنة الصحيحة وهو بالطبع يخالف المهدي الذي تزعمه الرافضة، فهو عند أهل السنة لم يولد، وليس مختفياً، وهو كغيره من المصلحين والمجددين الذين يجددون للأمة أمر دينهم، وهو وغيره ممن يحققون شرط الله فيهم وهو الإيمان والعمل الصالح موعودون من الله تعالى بالتمكين في الأرض، فليس في هذه الآية دلالة خاصة على المهدي كما تزعم الرافضة.

المبحث الرابع: هل ثبتت إمامة علي رضي الله عنه بالنص عليه؟

الحق الذي لا مرية فيه أنَّ علياً لم ينص عليه لا في كلام الله تعالى ولا في كلام رسوله صلى الله عليه وسلم، وقد ناقش الرازي هذه المسألة في أكثر من موضع في تفسيره، وبين ذلك قال رحمه الله في تفسير قوله تعالى: {الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ. الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلامَ دِيناً }[المائدة:٣]: "قال أصحابنا: هذه الآية دالة على بطلان قول الرافضة، وذلك لأنه تعالى بين أنَّ الذين كفروا يئسوا من تبديل الدين، وأكد ذلك بقوله فلا تخشوهم واخشون **فلو كانت إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه منصوصاً عليها من قبل الله تعالى وقبل رسول صلى الله عليه وسلم نصاً واجب الطاعة لكان من أراد إخفاءه وتغييره آيساً من ذلك بمقتضى هذه الآية**، فكان يلزم أنْ لا يقدر أحد من الصحابة على إنكار ذلك النص وعلى تغييره وإخفائه، ولما لم يكن الأمر كذلك، بل لم يجر لهذا النص ذكر، ولا ظهر منه خبر ولا أثر، علمنا أنَّ ادعاء هذا النص كذب، وأنَّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما كان منصوصاً عليه بالإمامة"(٣٣).

وأما حجج الرافضة في ادعائهم أنَّ علياً منصوص عليه فهي حجج باطلة ذكر الرازي منها جملة في تفسيره وأبان عن عوارها وبطلانها، فمن هذه الحجج:

١- الاستدلال بقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} [المائدة:٥٤]، وذلك أنهم ادعوا أنَّ هذه الآية نزلت في علي عليه السلام،**ويدل عليه وجهان:**

---

(٣٢) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢/ ٢٧٤).
والحديث أخرجه أبو داوود في سننه تحقيق الأرنؤوط (٦/ ٣٣٧) ح٤٢٨٢، ورواه الترمذي مختصرا في السنن تحقيق شاكر (٤/ ٥٠٥) ح٢٢٣٠، وقال الألباني في مشكاة المصابيح (٣/ ١٥٠١) ح٥٤٥٢ حسن، وصححه في سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٤/ ٤١) ح ١٠٢٣٠.
(٣٣) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١١/ ٢٨٨).

الأول: أنه عليه السلام لما دفع الراية إلى علي عليه السلام يوم خيبر قال: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله»(٣٤)، وهذا هو الصفة المذكورة في الآية.

والوجه الثاني: أنه تعالى ذكر بعد هذه الآية قوله: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ} [المائدة:٥٥] وهذه الآية في حق علي، فكان الأولى جعل ما قبلها أيضا في حقه"(٣٥).

وقد أبطل الرازي ادعاء الرافضة ببيان أنَّ هذه الآية دليل على فساد مذهبهم فإنَّ تقرير مذهبهم "أنَّ الذين أقروا بخلافة أبي بكر وإمامته كلهم كفروا وصاروا مرتدين، لأنهم أنكروا النص الجلي على إمامة علي عليه السلام"(٣٦).

قال رحمه الله: "فنقول: «لو كان كذلك لجاء الله تعالى بقوم يحاربهم ويقهرهم ويردهم إلى الدين الحق» بدليل قوله: {مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ} إلى آخر الآية وكلمة (من) في معرض الشرط للعموم، فهي تدل على أنَّ كل من صار مرتداً عن دين الإسلام فإنَّ الله يأتي بقوم يقهرهم ويردهم ويبطل شوكتهم، فلو كان الذين نصبوا أبا بكر للخلافة لوجب بحكم الآية أنْ يأتي الله بقوم يقهرهم ويبطل مذهبهم، ولما لم يكن الأمر كذلك بل الأمر بالضد فإنَّ الروافض هم المقهورون الممنوعون عن إظهار مقالاتهم الباطلة أبداً منذ كانوا علمنا فساد مقالتهم ومذهبهم، وهذا كلام ظاهر لمن أنصف"(٣٧).

ثم بين أنَّ هذه الآية نازلة في حق أبي بكر رضي الله عنه وذلك من وجهين:

الوجه الأول: "أنَّ هذه الآية مختصة بمحاربة المرتدين، وأبو بكر هو الذي تولى محاربة المرتدين على ما شرحنا، ولا يمكن أنْ يكون المراد هو الرسول عليه السلام لأنه لم يتفق له محاربة المرتدين، ولأنه تعالى قال فسوف يأتي الله وهذا للاستقبال لا للحال، فوجب أنْ يكون هؤلاء القوم غير موجودين في وقت نزول هذا الخطاب"(٣٨).

ثم أجاب على الاعتراض بأن أبا بكر كان موجوداً وقت الخطاب بوجهين:

الأول: أنَّ القوم الذين قاتل بهم أبو بكر أهل الردة ما كانوا موجودين في الحال.

والثاني: أنَّ معنى الآية أنَّ الله تعالى قال: فسوف يأتي الله بقوم قادرين متمكنين من هذا الحراب، وأبو بكر وإنْ كان موجوداً في ذلك الوقت إلا أنه ما كان مستقلاً في ذلك الوقت بالحراب والأمر والنهي، فزال السؤال. فثبت أنه لا يمكن أنْ يكون المراد هو الرسول عليه الصلاة والسلام"(٣٩).

إذا لم يمكن أنْ يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو المراد بهذه الآية فهل يمكن أن يكون المراد بها هو علي رضي الله عنه؟

بين الرازي أنه لا يمكن أنْ يكون المراد هو علي عليه السلام، لأنَّ علياً لم يتفق له قتال مع أهل الردة، فكيف تُحمل هذه الآية عليه، إلا إذا ادعوا بأنَّ كل من نازعه في الإمامة كان مرتداً(٤٠).

---

(٣٤) صحيح البخاري (٤/ ٦٠) ح٣٠٠٩.
(٣٥) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٢/ ٣٧٨) بتصرف يسير.
(٣٦) المصدر السابق نفس الصفحة.
(٣٧) المصدر السابق نفس الصفحة.
(٣٨) المصدر السابق (١٢/ ٣٧٨-٣٧٩).
(٣٩) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٣٧٩/١٢).
(٤٠) انظر المصدر السابق (١٢/ ٣٧٨-٣٧٩).

وهذا القول باطل من وجوه:

الأول: أنَّ اسم المرتد إنما يتناول من كان تاركاً للشرائع الإسلامية، والقوم الذين نازعوا عليا ما كانوا كذلك في الظاهر.

الثاني: ما كان أحد يقول: إنه إنما يحاربهم لأجل أنهم خرجوا عن الإسلام، وعلي عليه السلام لم يسمهم ألبتة بالمرتدين، فهذا الذي يقوله هؤلاء الروافض لعنهم الله بهت على جميع المسلمين وعلى علي أيضاً.

الثالث: أنه لو كان كل من نازعه في الإمامة كان مرتداً لزم في أبي بكر وفي قومه أنْ يكونوا مرتدين، ولو كان كذلك لوجب بحكم ظاهر الآية أنْ يأتي الله بقوم يقهرونهم ويردونهم إلى الدين الصحيح، ولما لم يوجد ذلك ألبتة علمنا أنَّ منازعة علي في الإمامة لا تكون ردة، وإذا لم تكن ردة لم يمكن حمل الآية على علي، لأنها نازلة فيمن يحارب المرتدين(٤١).

هل يمكن أنْ تكون الآية نازلة في أهل اليمن أو في أهل فارس؟

"لا يمكن ذلك لأنه لم يتفق لهم محاربة مع المرتدين، وبتقدير أنْ يقال: اتفقت لهم هذه المحاربة ولكنهم كانوا رعية وأتباعاً وأذناباً، وكان الرئيس المطاع الآمر في تلك الواقعة هو أبو بكر، ومعلوم أنَّ حمل الآية على من كان أصلاً في هذه العبادة ورئيساً مطاعاً فيها أولى من حملها على الرعية والأتباع والأذناب، فظهر بما ذكرنا من الدليل الظاهر أنَّ هذه الآية مختصة بأبي بكر"(٤٢).

الوجه الثاني في بيان أن هذه الآية مختصة بأبي بكر: لو افترضنا أنَّ علياً حارب المرتدين، ولكن محاربة أبي بكر للمرتدين كانت أعلى حالاً وأكثر موقعاً في الإسلام من محاربة علي مع من خالفه في الإمامة وذلك من وجوه:

١- أنه علم بالتواتر بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم حصل اضطراب وتمرد عظيم من الأعراب وعلى رأسهم مسيلمة الكذاب وطليحة الأسدي والذي قهرهم وانتصر عليهم هو أبو بكر رضي الله عنه.

٢- أنَّ الذي حارب الطوائف السبعة المرتدين أبو بكر.

٣- الذي حارب مانعي الزكاة، هو أبو بكر.

٤- كان لفعله الأثر العظيم لفائدة الإسلام والمسلمين:

فأولاً: فائدته في استقرار الإسلام وعظم شوكته وانبساط دولته في الشرق والغرب.

وثانياً: أصبح ملوك الدنيا مقهورين للمسلمين، وصار الإسلام مستولياً على جميع الأديان والملل(٤٣).

"ومعلوم أنَّ المقصود من هذه الآية تعظيم قوم يسعون في تقوية الدين ونصرة الإسلام، ولما كان أبو بكر هو المتولي لذلك وجب أن يكون هو المراد بالآية"(٤٤).

كما رد على ادعائهم بأنها نازلة بحق علي رضي الله عنه اعتمادا على حديث خيبر وهو الوجه الأول من دليلهم، بأمور منها:

١- أنَّ ذلك خبر آحاد ولا يجوز التمسك به عند الرافضة في العمل فكيف بالعلم.

٢- إذا افترضنا أنَّ ذلك أي الخبر صحيح وهو كذلك فإنه لا يدل على اختصاص علي بذلك وانتفائه عن أبي بكر، بل الآية دالة على أنَّ المتصف بهذه الصفة: "يحبهم ويحبونه"، في حال كونه مشتغلا بمحاربة المرتدين، ومن تنطبق عليه هذه الصفة هو أبو بكر رضي الله عنه كما بينا.

---

(٤١) المصدر السابق (١٢/ ٣٧٩) بتصرف.

(٤٢) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٢/ ٣٧٩) بتصرف يسير.

(٤٣) انظر: المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤٤) المصدر السابق نفس الصفحة.

٣- أنَّ ما ذكرناه تمسك بظاهر القرآن، وما ذكروه تمسك بالخبر المذكور بالآحاد، وهو معارض بأخبار آحاد أخرى "دالة على كون أبي بكر محباً لله ورسوله، وكون الله محباً له وراضياً عنه، قال تعالى: {وَلَسَوْفَ يَرْضَى}[الليل:٢١]، وقال عليه الصلاة والسلام: "إنَّ الله يتجلى للناس عامة ويتجلى لأبي بكر خاصة»(٤٥)، وقال: "ما صب الله شيئاً في صدري إلا وصبه في صدر أبي بكر"(٤٦) ، وكل ذلك يدل على أنه كان يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله"(٤٧).

ورد على الوجه الثاني لاستدلالهم بالآية:

"وهو قولهم: الآية التي بعد هذه الآية دالة على إمامة علي فوجب أنْ تكون هذه الآية نازلة في علي"، ويقصدون بها قوله تعالى: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُه ...الآية}.

بقوله: "فجوابنا: أنا لا نسلم دلالة الآية التي بعد هذه الآية على إمامة علي"(٤٨).

ولقطع صلة الرافضة استدلالا بهذه الآية على إمامة علي رضي الله عنه، أوضح الرازي أنها مختصة بأبي بكر رضي الله عنه من وجوه:

قال رحمه الله: "أنا ندعي دلالة هذه الآية على صحة إمامة أبي بكر، وذلك لأنه لما ثبت بما ذكرنا أنَّ هذه الآية مختصة به فنقول: إنه تعالى وصف الذين أرادهم بهذه الآية بصفات: **أولها**: أنه يحبهم ويحبونه. فلما ثبت أنَّ المراد بهذه الآية هو أبو بكر ثبت أنَّ قوله يحبهم ويحبونه وصف لأبي بكر، ومن وصفه الله تعالى بذلك يمتنع أن يكون ظالماً، وذلك يدل على أنه كان محقاً في إمامته.

وثانيها: قوله أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين وهو صفة أبي بكر أيضاً الدليل الذي ذكرناه، ويؤكده ما روي في الخبر المستفيض أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر»(٤٩) فكان موصوفاً بالرحمة والشفقة على المؤمنين وبالشدة مع الكفار، ألا ترى أنَّ في أول الأمر حين كان الرسول صلى الله عليه وسلم في مكة وكان في غاية الضعف كيف كان يذب عن الرسول عليه الصلاة والسلام، وكيف كان يلازمه ويخدمه، وما كان يبالي بأحد من جبابرة الكفار وشياطينهم، وفي آخر الأمر أعني وقت خلافته كيف لم يلتفت إلى قول أحد، وأصر على أنه لا بد من المحاربة مع مانعي الزكاة حتى آل الأمر إلى أنْ خرج إلى قتال القوم وحده، حتى جاء أكابر الصحابة وتضرعوا إليه ومنعوه من الذهاب، ثم لما بلغ بعث العسكر إليهم انهزموا وجعل الله تعالى ذلك مبدأ لدولة الإسلام، فكان قوله أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين لا يليق إلا به.

وثالثها: قوله: {يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لائِمٍ} فهذا مشترك فيه بين أبي بكر وعلي، إلا أنَّ حظ أبي بكر فيه أتم وأكمل، وذلك لأنَّ مجاهدة أبي بكر مع الكفار كانت في أول البعث، وهناك الإسلام كان في غاية الضعف، والكفر كان في غاية القوة، وكان يجاهد الكفار بمقدار قدرته، ويذب عن رسول الله بغاية وسعه، وأما علي عليه السلام فإنه إنما شرع في الجهاد يوم بدر وأحد، وفي ذلك الوقت كان الإسلام قويا وكانت العساكر مجتمعة، فثبت أنَّ جهاد أبي بكر كان أكمل من جهاد علي من وجهين: الأول: أنه كان متقدماً عليه في الزمان، فكان أفضل لقوله تعالى: {لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ} [الحديد:١٠] والثاني: أنَّ جهاد أبي بكر كان في وقت ضعف الرسول صلى الله عليه وسلم، وجهاد علي كان في وقت القوة.

---

(٤٥) الحديث موضوع انظر: الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٣٠٤، الكشف الحثيث ص: ١٨٥، لسان الميزان (٥/ ١٥١).

(٤٦) الحديث موضوع انظر: الفوائد المجموعة (ص: ٣٣٥) ح ١٩.

(٤٧) انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٢/ ٣٨٠-٣٨١).

(٤٨) المصدر السابق (١٢/ ٣٨١).

(٤٩) رواه ابن ماجه في سننه (١/ ٥٥) ح ١٥٤، والترمذي في السنن ت شاكر (٥/ ٦٦٤) ح ٣٧٩٠.
وأحمد في المسند ط الرسالة (٢١/ ٤٠٥) ح١٣٩٩٠، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٢١٦) ح٨٩٥.

ورابعها: قوله: {ذلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشاءُ} وهذا لائق بأبي بكر لأنه متأكد بقوله تعالى: {وَلا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ} [النور:٢٢] وقد بينا أنَّ هذه الآية في أبي بكر، ومما يدل على أنَّ جميع هذه الصفات لأبي بكر أنا بينا بالدليل أنَّ هذه الآية لا بد وأن تكون في أبي بكر، ومتى كان الأمر كذلك كانت هذه الصفات لا بد وأنْ تكون لأبي بكر، وإذا ثبت هذا وجب القطع بصحة إمامته، إذ لو كانت إمامته باطلة لما كانت هذه الصفات لائقة به"(٥٠).

٢- من حججهم: استدلالهم بقوله تعالى: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ} [المائدة:٥٥]، استدلت الرافضة بهذه الآية على إمامة علي رضي الله عنه، قال الرازي: "قالت الشيعة: هذه الآية دالة على أنَّ الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو علي بن أبي طالب، وتقريره أنَّ نقول: هذه الآية دالة على أنَّ المراد بهذه الآية إمام، ومتى كان الأمر كذلك وجب أنْ يكون ذلك الإمام هو علي بن أبي طالب"(٥١).

وقد استدلوا على ذلك كما لخصه الرازي في مقامين:

المقام الأول: أنَّ الولي في اللغة إما أنْ يكون بمعنى الناصر والمحب كما في قوله تعالى: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِناتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِياءُ بَعْضٍ} [التوبة:٧١] أو يكون بمعنى المتصرف.

كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها»(٥٢)

وبناء على ذلك إما أن يحمل لفظ "وليكم" في هذه الآية:

١- على المعنيين، ولا منافاة بين المعنيين فتدل الآية على أنَّ المؤمنين المذكورين في الآية متصرفون في الأمة.

٢- وإما أنْ نقول - وهو قول الرافضة-: الولي في هذه الآية لا يجوز أنْ يكون بمعنى الناصر بل يجب أنْ يكون بمعنى المتصرف، وذلك لأنَّ الولاية في هذه الآية خاصة غير عامة بدلالة قوله تعالى "إنما وليكم" الدالة على الحصر، كقوله تعالى: {إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ}[النساء:١٧١]، والولاية بمعنى النصرة تكون عامة كما في قوله تعالى: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِناتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِياءُ بَعْضٍ}[التوبة:٧١](٥٣)، "فصار تقدير الآية: إنما المتصرف فيكم أيها المؤمنون هو الله ورسوله والمؤمنون الموصوفون بالصفة الفلانية، وهذا يقتضي أن المؤمنين الموصوفين بالصفات المذكورة في هذه الآية متصرفون في جميع الأمة، ولا معنى للإمام إلا الإنسان الذي يكون متصرفاً في كل الأمة، فثبت بما ذكرنا دلالة هذه الآية على أنَّ الشخص المذكور فيها يجب أنْ يكون إمام الأمة"(٥٤).

المقام الثاني: خلاصته كما أفاده الرازي أنَّ الشخص المذكور هو علي بن أبي طالب وذلك من ثلاثة أوجه:

"الأول: أنَّ كل من أثبت بهذه الآية إمامة شخص قال: إنَّ ذلك الشخص هو علي، وقد ثبت بما قدمنا دلالة هذه الآية على إمامة شخص، فوجب أنْ يكون ذلك الشخص هو علي، ضرورة أنه لا قائل بالفرق".

"الثاني: تظاهرت الروايات على أنَّ هذه الآية نزلت في حق علي، ولا يمكن المصير إلى قول من يقول بأنها نزلت في غيره".

---

(٥٠) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٢/ ٣٨٠ -٣٨١).

(٥١) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٢/ ٣٨٣).

(٥٢) رواه الترمذي في السنن ت شاكر (٣/ ٣٩٩) ح١١٠٢، وأحمد في المسند ط الرسالة (٤٠/ ٤٣٥) ح٢٤٣٧٢ وصححه الألباني في مشكاة المصابيح (٢/ ٩٣٨) ح ٣١٣١، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٦/ ٢٤٣) ح (١٨٤٠)، انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٢/ ٣٨٣).

(٥٣) انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٢/ ٣٨٣).

(٥٤) المصدر السابق نفس الصفحة.

"والثالث: أنَّ قوله: "وهم راكعون" لا يجوز جعله عطفاً على ما تقدم، لأنَّ الصلاة قد تقدمت، والصلاة مشتملة على الركوع، فكانت إعادة ذكر الركوع تكراراً، فوجب جعله حالاً أي يؤتون الزكاة حال كونهم راكعين، وأجمعوا على أنَّ إيتاء الزكاة حال الركوع لم يكن إلا في حق علي، فكانت الآية مخصوصة به ودالة على إمامته من الوجه الذي قررناه، وهذا حاصل استدلال القوم بهذه الآية على إمامة علي عليه السلام"(٥٥).

وقد بين الرازي أنَّ حمل لفظ الولي على الناصر وعلى المتصرف معا فغير جائز، لما ثبت في أصول الفقه أنه لا يجوز حمل اللفظ المشترك على مفهوميه معاً(٥٦).

ثم أجاب عن الاستدلال بالآية على أنَّ الولاية بمعنى التصرف لا النصرة والمحبة من ثمانية أوجه:

"**الأول**: أنَّ اللائق بما قبل هذه الآية وبما بعدها ليس إلا هذا المعنى، **أما ما قبل هذه الآية** فلأنه تعالى قال: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصارى أَوْلِياءَ} [المائدة:٥١] وليس المراد لا تتخذوا اليهود والنصارى أئمة متصرفين في أرواحكم وأموالكم لأنَّ بطلان هذا كالمعلوم بالضرورة، بل المراد لا تتخذوا اليهود والنصارى أحباباً وأنصاراً، ولا تخالطوهم ولا تعاضدوهم، ثم لما بالغ في النهي عن ذلك قال: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ} الموصوفون، والظاهر أنَّ الولاية المأمور بها هاهنا هي المنهي عنها فيما قبل، ولما كانت الولاية المنهي عنها فيما قبل هي الولاية بمعنى النصرة كانت الولاية المأمور بها هي الولاية بمعنى النصرة، **وأما ما بعد هذه الآية** فهي قوله: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُواً وَلَعِباً مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِياءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} [المائدة:٥٧] فأعاد النهي عن اتخاذ اليهود والنصارى والكفار أولياء، ولا شك أنَّ الولاية المنهي عنها هي الولاية بمعنى النصرة، فكذلك الولاية في قوله: (إنما وليكم الله)يجب أنْ تكون هي بمعنى النصرة، وكل من أنصف وترك التعصب وتأمل في مقدمة الآية وفي مؤخرها قطع بأنَّ الولي في قوله:(إنما وليكم الله) ليس إلا بمعنى الناصر والمحب، ولا يمكن أنْ يكون بمعنى الإمام، لأنَّ ذلك يكون إلقاء كلام أجنبي فيما بين كلامين مسوقين لغرض واحد، وذلك يكون في غاية الركاكة والسقوط، ويجب تنزيه كلام الله تعالى عنه.

الحجة الثانية: أنا لو حملنا الولاية على التصرف والإمامة لما كان المؤمنون المذكورون في الآية موصوفين بالولاية حال نزول الآية، لأنَّ علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ما كان نافذ التصرف حال حياة الرسول، والآية تقتضي كون هؤلاء المؤمنين موصوفين بالولاية في الحال، أما لو حملنا الولاية على المحبة والنصرة كانت الولاية حاصلة في الحال، فثبت أنَّ حمل الولاية على المحبة أولى من حملها على التصرف، والذي يؤكد ما قلناه أنه تعالى منع المؤمنين من اتخاذ اليهود والنصارى أولياء، ثم أمرهم بموالاة هؤلاء المؤمنين، فلا بد وأنْ تكون موالاة هؤلاء المؤمنين حاصلة في الحال حتى يكون النفي والإثبات متواردين على شيء واحد، ولما كانت الولاية بمعنى التصرف غير حاصلة في الحال امتنع حمل الآية عليها.

الحجة الثالثة: أنه تعالى ذكر المؤمنين الموصوفين في هذه الآية بصيغة الجمع في سبعة مواضع وهي قوله: {وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعُونَ} وحمل ألفاظ الجمع وإنْ جاز على الواحد على سبيل التعظيم لكنه مجاز لا حقيقة، والأصل حمل الكلام على الحقيقة.

الحجة الرابعة: أنا قد بينا بالبرهان البين أن الآية المتقدمة وهي قوله: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ} [المائدة:٥٤] إلى آخر الآية من أقوى الدلائل على صحة إمامة أبي بكر، فلو دلت هذه الآية على صحة إمامة علي بعد الرسول لزم التناقض بين الآيتين، وذلك باطل، فوجب القطع بأن هذه الآية لا دلالة فيها على أن عليا هو الإمام بعد الرسول.

(٥٥) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٢/ ٣٨٣-٣٨٤) بتصرف يسير.
(٥٦) انظر: المصدر السابق (١٢/ ٣٨٤).

الحجة الخامسة: أنَّ علي بن أبي طالب كان أعرف بتفسير القرآن من هؤلاء الروافض، فلو كانت هذه الآية دالة على إمامته لاحتج بها في محفل من المحافل، وليس للقوم أنْ يقولوا: إنه تركه للتقية فإنهم ينقلون عنه أنه تمسك يوم الشورى بخبر الغدير، وخبر المباهلة، وجميع فضائله ومناقبه، ولم يتمسك ألبتة بهذه الآية في إثبات إمامته، وذلك يوجب القطع بسقوط قول هؤلاء الروافض لعنهم الله.

الحجة السادسة: هب أنها دالة على إمامة علي، لكنا توافقنا على أنها عند نزولها ما دلت على حصول الإمامة في الحال، لأنَّ علياً ما كان نافذ التصرف في الأمة حال حياة الرسول عليه الصلاة والسلام، فلم يبق إلا أنْ تحمل الآية على أنها تدل على أن عليا سيصير إماما بعد ذلك، ومتى قالوا ذلك فنحن نقول بموجبه ونحمله على إمامته بعد أبي بكر وعمر وعثمان، إذ ليس في الآية ما يدل على تعيين الوقت.

الحجة السابعة: أنَّ قوله: "إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ" لا شك أنه خطاب مع الأمة، وهم كانوا قاطعين بأنَّ المتصرف فيهم هو الله ورسوله، وإنما ذكر الله تعالى هذا الكلام تطييباً لقلوب المؤمنين وتعريفا لهم بأنه لا حاجة بهم إلى اتخاذ الأحباب والأنصار من الكفار، وذلك لأنَّ من كان الله ورسوله ناصراً له ومعيناً له فأي حاجة به إلى طلب النصرة والمحبة من اليهود والنصارى وإذا كان كذلك كان المراد بقوله إنما وليكم الله ورسوله هو الولاية بمعنى النصرة والمحبة، ولا شك أنَّ لفظ الولي مذكور مرة واحدة، فلما أريد به هاهنا معنى النصرة امتنع أنْ يراد به معنى التصرف لما ثبت أنه لا يجوز استعمال اللفظ المشترك في مفهوميه معاً.

الحجة الثامنة: أنه تعالى مدح المؤمنين في الآية المتقدمة بقوله: {يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ} [المائدة: ٥٤] فإذا حملنا قوله إنما وليكم الله ورسوله على معنى المحبة والنصرة كان قوله إنما وليكم الله ورسوله يفيد فائدة قوله: {يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} [المائدة:٥٤] يفيد فائدة قوله: {يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ} [المائدة:٥٥] فكانت هذه الآية مطابقة لما قبلها مؤكدة لمعناها فكان ذلك أولى، فثبت بهذه الوجوه أنَّ الولاية المذكورة في هذه الآية يجب أنْ تكون بمعنى النصرة لا بمعنى التصرف"(٥٧).

كما أجاب عن الاستدلال بالآية على أنَّ الولاية خاصة وليس عامة والولاية العامة بمعنى النصرة من وجهين:

"**الأول:** لا نسلم أنَّ الولاية المذكورة في الآية غير عامة، ولا نسلم أنَّ كلمة (إنما) للحصر، والدليل عليه قوله: {إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ} [يونس:٢٤] ولا شك أنَّ الحياة الدنيا لها أمثال أخرى سوى هذا المثل، وقال: {إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ} [محمد:٣٦] ولا شك أنَّ اللعب واللهو قد يحصل في غيرها.

الثاني: لا نسلم أنَّ الولاية بمعنى النصرة عامة في كل المؤمنين، وبيانه أنه تعالى قسم المؤمنين قسمين:

أحدهما: الذين جعلهم موليا عليهم وهم المخاطبون بقوله إنما وليكم الله والثاني: الأولياء، وهم المؤمنون الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون، فإذا فسرنا الولاية هاهنا بمعنى النصرة كان المعنى أنه تعالى جعل أحد القسمين أنصارا للقسم الثاني. ونصرة القسم الثاني غير حاصلة لجميع المؤمنين، ولو كان كذلك لزم في القسم الذي هم المنصورون أن يكونوا ناصرين لأنفسهم، وذلك محال، فثبت أنَّ نصرة أحد قسمي الأمة غير ثابتة لكل الأمة، بل مخصوصة بالقسم الثاني من الأمة، فلم يلزم من كون الولاية المذكورة في هذه الآية خاصة أنَّ لا تكون بمعنى النصرة، وهذا جواب حسن دقيق لا بد من التأمل فيه"(٥٨).

(٥٧) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٢/ ٣٨٤-٣٨٥). بتصرف يسير.
(٥٨) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٢/ ٣٨٤-٣٨٥). بتصرف يسير.

كما رد على الاستدلال بأنَّ هذه الآية نزلت في حق علي رضي الله عنه، بأنَّ ذلك ممنوع لأنَّ أكثر المفسرين ذكروا أنها "في حق الأمة، والمراد أنَّ الله تعالى أمر المسلم أنْ لا يتخذ الحبيب والناصر إلا من المسلمين"(٥٩).

وردَّ على استدلالهم بأنَّ الآية مختصة بمن أدّى الزكاة في الركوع حال كونه في الركوع، وذلك هو علي بن أبي طالب.

بقوله: "هذا أيضاً ضعيف من وجوه:

الأول: أنَّ الزكاة اسم للواجب لا للمندوب بدليل قوله تعالى: {وَآتُوا الزَّكَاةَ} [البقرة:٤٣] فلو أنه أدى الزكاة الواجبة في حال كونه في الركوع لكان قد أخر أداء الزكاة الواجب عن أول أوقات الوجوب، وذلك عند أكثر العلماء معصية، وأنه لا يجوز إسناده إلى علي عليه السلام، وحمل الزكاة على الصدقة النافلة خلاف الأصل لما بينا أنَّ قوله: وآتوا الزكاة، ظاهره يدل على أنَّ كل ما كان زكاة فهو واجب.

الثاني: وهو أنَّ اللائق بعلي عليه السلام أنْ يكون مستغرق القلب بذكر الله حال ما يكون في الصلاة، والظاهر أنَّ من كان كذلك فإنه لا يتفرغ لاستماع كلام الغير ولفهمه، ولهذا قال تعالى: {الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِياماً وَقُعُوداً وَعَلى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ} [آل عمران:١٩١] ومن كان قلبه مستغرقاً في الفكر كيف يتفرغ لاستماع كلام الغير.

الثالث: أنَّ دفع الخاتم في الصلاة للفقير عمل كثير، واللائق بحال علي عليه السلام أنْ لا يفعل ذلك.

الرابع: أنَّ المشهور أنه عليه السلام كان فقيراً ولم يكن له مال تجب الزكاة فيه، ولذلك فإنهم يقولون: إنه لما أعطى ثلاثة أقراص نزل فيه سورة {هَلْ أَتى} [الإنسان:١] وذلك لا يمكن إلا إذا كان فقيراً، فأما من كان له مال تجب فيه الزكاة يمتنع أنْ يستحق المدح العظيم المذكور في تلك السورة على إعطاء ثلاثة أقراص، وإذا لم يكن له مال تجب فيه الزكاة امتنع حمل قوله {وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعُون} عليه.

الوجه الخامس: هب أنَّ المراد بهذه الآية هو علي بن أبي طالب لكنه لا يتم الاستدلال بالآية إلا إذا تم أن المراد بالولي هو المتصرف لا الناصر والمحب، وقد سبق الكلام فيه"(٦٠).

٣- استدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى"(٦١).

من أدلة الرافضة المشهورة في إثبات إمامة علي رضي الله عنه هذا الحديث، وأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قد استخلفه من بعده، فيحتجون بذلك على أهل السنة والجماعة، ولعلماء السنة ردود متنوعة على هذه الشبهة، وقد رد الرازي على شبهتم هذه وهو يفسر قوله تعالى: {وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي} [طه:٩٠] (٦٢)وهو استنباط لطيف يضاف إلى موسوعة ردود أهل السنة على شبهات الرافضة، وملخصه:

إذا كان علي رضي الله عنه بمنزله هارون فلماذا أمر هارون بالمعروف لما تُرك، ونهى عن المنكر لما فُعل، فقد أنكر على قومه عبادتهم العجل وصاح بهم ولم يبال بكثرتهم بل صرح بالحق ونهى عن المنكر، ولم يتخذ التقية ذريعة لترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فما بال علي رضي الله عنه – على قول الرافضة، وهو بمنزلة هارون–

(٥٩) المصدر السابق (١٢/ ٣٨٦).
(٦٠) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٢/ ٣٨٦).
(٦١) صحيح مسلم (٤/ ١٨٧٠) ح ٢٤٠٤.
(٦٢) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٢/ ٩٠).

سكت على الباطل تقية، فلم يدع الناس إلى متابعته وبيعته، وترك ما هم فيه من الباطل بتولية غيره، ولم يصنع كما صنع هارون وهو بمنزلته. قال رحمه الله: "اعلم أنَّ هارون عليه السلام إنما قال ذلك شفقة منه على نفسه وعلى الخلق أما شفقته على نفسه فلأنه كان مأموراً من عند الله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكان مأموراً من عند أخيه موسى عليه السلام بقوله: {اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ} [الأعراف:١٤٢] فلو لم يشتغل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكان مخالفاً لأمر الله تعالى ولأمر موسى عليه السلام وذلك لا يجوز". ثم قال: "إذا ثبت ذلك فاعلم أنَّ الأمر بالمعروف والشفقة على المسلمين واجب. ثم إنَّ هارون عليه السلام رأى القوم متهافتين على النار ولم يبال بكثرتهم ولا بقوتهم بل صرح بالحق فقال: يا قوم إنما فتنتم به الآية، وها هنا دقيقة وهي أنَّ الرافضة تمسكوا بقوله عليه السلام لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»، ثم إنَّ هارون ما منعته التقية في مثل هذا الجمع بل صعد المنبر وصرح بالحق ودعا الناس إلى متابعة نفسه والمنع من متابعة غيره، فلو كانت أمة محمد صلى الله عليه وسلم على الخطأ لكان يجب على علي عليه السلام أنْ يفعل ما فعله هارون عليه السلام وأنْ يصعد على المنبر من غير تقية وخوف وأنْ يقول: فاتبعوني وأطيعوا أمري فلما لم يفعل ذلك علمنا أنَّ الأمة كانوا على الصواب"(٦٣).

المبحث الخامس: آية الغار، وواقعة الغار دلائل وبراهين:

هل آية الغار تدل على الطعن في أبي بكر رضي الله عنه كما يزعم الرافضة، أم أنها تدل على عظيم فضيلته وعلو شأنه ومرتبته، الرافضة يدعون ويزعمون أنَّ هذه الآية تدل على الطعن في أبي بكر رضي الله عنه من وجوه ذكرها الرازي، وردها رداً مفحماً، وبين في المقابل أنَّ هذه الآية فيها أعظم الدلائل على فضيلة أبي بكر ورئاسته وسؤدده، وأجلى البراهين على إيمانه ويقينه، وإسلامه وإمامته.

طعون الرافضة في أبي بكر رضي الله عنه من خلال آية الغار وواقعة الغار:

قال الرازي: "واعلم أنَّ الروافض احتجوا بهذه الآية وبهذه الواقعة على الطعن في أبي بكر من وجوه ضعيفة حقيرة جارية مجرى إخفاء الشمس بكف من الطين"(٦٤)، **ثم ذكر هذه الوجوه وأجاب عنها:**

الوجه الأول: قالوا إنه عليه الصلاة والسلام قال لأبي بكر: لا تحزن، فذلك الحزن إنَّ كان حقاً فكيف نهى الرسول عليه الصلاة والسلام عنه؟ وإنْ كان خطأً، لزم أنْ يكون أبو بكر مذنباً وعاصياً في ذلك الحزن.

الجواب عن هذه الشبهة: ذكَرَه عن أبي علي الجبائي(٦٥): "قال: فيقال لهم يجب في قوله تعالى لموسى عليه السلام: {لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى} [طه: ٦٨] أنْ يدل على أنه كان عاصياً في خوفه، وذلك طعن في الأنبياء، ويجب في قوله تعالى في إبراهيم، حيث قالت الملائكة له: {لَا تَخَفْ} [هود:٦٩] في قصة العجل المشوي مثل ذلك، وفي قولهم للوط: {لَا تَخَفْ وَلا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ} [العنكبوت:٣٣] مثل ذلك.

فإذا قالوا: إنَّ ذلك الخوف إنما حصل بمقتضى البشرية، وإنما ذكر الله تعالى ذلك في قوله: لا تخف ليفيد الأمن، وفراغ القلب. قلنا لهم في هذه المسألة كذلك.

فإنْ قالوا: أليس إنه تعالى قال: {وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ} [المائدة:٦٧] فكيف خاف مع سماع هذه الآية؟ فنقول: هذه الآية إنما نزلت في المدينة، وهذه الواقعة سابقة على نزولها، وأيضاً فهب أنه كان آمناً على عدم القتل،

(٦٣) المصدر السابق (٢٢/ ٩١-٩٢).
(٦٤) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ٥٣).
(٦٥) أبو علي الجبائي البصري. شيخ المعتزلة. كان رأسا في الفلسفة والكلام. له مقالات مشهورة، وتصانيف. وعاش أبو علي ثمانيا وستين سنة. تاريخ الإسلام ت تدمري (٢٣/ ١٢٧).

ولكنه ما كان آمناً من الضرب، والجرح والإيلام الشديد والعجب منهم، فإنا لو قدرنا أنْ أبا بكر ما كان خائفاً، لقالوا إنه فرح بسبب وقوع الرسول في البلاء، ولما خاف وبكى قالوا: هذا السؤال الركيك، وذلك يدل على أنهم لا يطلبون الحق، وإنما مقصودهم محض الطعن!"(٦٦).

الوجه الثاني: "قالوا يحتمل أنْ يقال: إنه استخلصه لنفسه لأنه كان يخاف منه أنه لو تركه في مكة أنْ يدل الكفار عليه، وأنْ يوقفهم على أسراره ومعانيه، فأخذه مع نفسه دفعاً لهذا الشر".

"والجواب عن الثاني: أنَّ الذي قالوه أخس من شبهات السوفسطائية، فإنَّ أبا بكر لو كان قاصداً له، لصاح بالكفار عند وصولهم إلى باب الغار، وقال لهم نحن هاهنا، ولقال ابنه وابنته عبد الرحمن وأسماء للكفار نحن نعرف مكان محمد فندلكم عليه، فنسأل الله العصمة من عصبية تحمل الإنسان على مثل هذا الكلام الركيك"(٦٧).

الوجه الثالث: "وإنْ دلت هذه الحالة على فضل أبي بكر إلا أنه أمر علياً بأنْ يضطجع على فراشه، ومعلوم أنَّ الاضطجاع على فراش رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل تلك الليلة الظلماء مع كون الكفار قاصدين قتل رسول الله تعريض النفس للفداء، فهذا العمل من علي، أعلى وأعظم من كون أبي بكر صاحباً للرسول، فهذه جملة ما ذكروه في ذلك الباب"(٦٨).

والجواب عن الثالث من وجوه: الأول: أنا لا ننكر أنَّ اضطجاع علي بن أبي طالب في تلك الليلة المظلمة على فراش رسول الله طاعة عظيمة ومنصب رفيع، إلا أنا ندعي أنَّ أبا بكر بمصاحبته كان حاضراً في خدمة الرسول صلى الله عليه وسلم، وعلي كان غائباً، والحاضر أعلى حالاً من الغائب.

الثاني: أنَّ علياً ما تحمل المحنة إلا في تلك الليلة، أما بعدها لما عرفوا أنَّ محمداً غاب تركوه، ولم يتعرضوا له. أما أبو بكر، فإنه بسبب كونه مع محمد عليه الصلاة والسلام ثلاثة أيام في الغار كان في أشد أسباب المحنة، فكان بلاؤه أشد.

الثالث: إنَّ أبا بكر رضي الله عنه كان مشهوراً فيما بين الناس بأنه يرغّب الناس في دين محمد عليه الصلاة والسلام ويدعوهم إليه، وشاهدوا منه أنه دعا جمعاً من أكابر الصحابة رضي الله عنهم إلى ذلك الدين، وأنهم إنما قبلوا ذلك الدين بسبب دعوته، وكان يخاصم الكفار بقدر الإمكان، وكان يذب عن الرسول صلى الله عليه وسلم بالنفس والمال. وأما علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فإنه كان في ذلك الوقت صغير السن، وما ظهر منه دعوة لا بالدليل والحجة، ولا جهاد بالسيف والسنان، لأنَّ محاربته مع الكفار إنما ظهرت بعد انتقالهم إلى المدينة بمدة مديدة، فحال الهجرة ما ظهر منه شيء من هذه الأحوال، وإذا كان كذلك كان غضب الكفار على أبي بكر لا محالة أشد من غضبهم على علي، ولهذا السبب، فإنهم لما عرفوا أن المضطجع على ذلك الفراش هو علي لم يتعرضوا له البتة، ولم يقصدوه بضرب ولا ألم، فعلمنا أنَّ خوف أبي بكر على نفسه في خدمة محمد صلى الله عليه وسلم أشد من خوف علي كرم الله وجهه، فكانت تلك الدرجة أفضل وأكمل. هذا ما نقوله في هذا الباب على سبيل الاختصار"(٦٩).

البراهين والدلائل على فضيلة أبي بكر رضي الله عنه من خلال آية وواقعة الغار:

ذكر الرازي أنَّ آية الغار دلت على فضيلة أبي بكر من اثني عشر وجهاً وقد آثرت إبقائها على حالها وصياغتها لجمالها ووضوحها إلا فيما ندر، قال رحمه الله: "دلت هذه الآية على فضيلة أبي بكر رضي الله عنه من وجوه:

(٦٦) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦ / ٥٣-٥٤).
(٦٧) المصدر السابق (١٦ / ٥٤).
(٦٨) المصدر السابق نفس الصفحة.
(٦٩) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ٥٤).

الأول: أنه عليه السلام لما ذهب إلى الغار لأجل أنه كان يخاف الكفار من أنْ يقدموا على قتله، فلولا أنه عليه السلام كان قاطعاً على باطن أبي بكر، بأنه من المؤمنين المحققين الصادقين الصديقين، وإلا لما أصحبه نفسه في ذلك الموضع، لأنه لو جوّز أنْ يكون باطنه بخلاف ظاهره، لخافه من أنْ يدل أعداءه عليه، وأيضاً لخافه من أنْ يقدم على قتله فلما استخلصه لنفسه في تلك الحالة، دلّ على أنه عليه السلام كان قاطعاً بأنَّ باطنه على وفق ظاهره.

الثاني: وهو أنَّ الهجرة كانت بإذن الله تعالى، وكان في خدمة رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من المخلصين، وكانوا في النسب إلى شجرة رسول الله أقرب من أبي بكر، فلولا أنَّ الله تعالى أمره بأنْ يستصحب أبا بكر في تلك الواقعة الصعبة الهائلة، وإلا لكان الظاهر أنْ لا يخصه بهذه الصحبة، وتخصيص الله إياه بهذا التشريف دلّ على منصب عال له في الدين. **الثالث**: أنَّ كل من سوى أبي بكر فارقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما هو فما سبق رسول الله كغيره، بل صبر على مؤانسته وملازمته وخدمته عند هذا الخوف الشديد الذي لم يبق معه أحد، وذلك يوجب الفضل العظيم.

الرابع: **أبدع الرازي في بيان فضيلة أبي بكر من هذا الوجه فقال**: "أنه تعالى سماه ثاني اثنين فجعل ثاني محمد عليه السلام **حال كونهما في الغار**، والعلماء أثبتوا أنه رضي الله عنه **كان ثاني محمد في أكثر المناصب الدينية**، فإنه صلى الله عليه وسلم لما أرسل إلى الخلق وعرض الإسلام على أبي بكر آمن أبو بكر، ثم ذهب وعرض الإسلام على طلحة والزبير وعثمان بن عفان وجماعة آخرين من أجلة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، والكل آمنوا على يديه، ثم إنه جاء بهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أيام قلائل، **فكان هو رضي الله عنه ثاني اثنين في الدعوة إلى الله**، وأيضاً كلما وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة، كان أبو بكر رضي الله عنه يقف في خدمته ولا يفارقه، **فكان ثاني اثنين في مجلسه**، ولما مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قام مقامه **في إمامة الناس في الصلاة فكان ثاني اثنين**، ولما توفي دفن بجنبه، **فكان ثاني اثنين هناك أيضاً**"(٧٠).

رد الرازي على طعون الرافضة في هذا الوجه وهو كونه ثاني اثنين بقوله:

"وطعن بعض الحمقى من الروافض في هذا الوجه وقال: كونه ثاني اثنين للرسول لا يكون أعظم من كون الله تعالى رابعاً لكل ثلاثة في قوله: {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلَّا هُوَ رابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سادِسُهُمْ} [المجادلة:٧]، ثم إنَّ هذا الحكم عام في حق الكافر والمؤمن، فلما لم يكن هذا المعنى من الله تعالى دالاً على فضيلة الإنسان فلأنْ لا يدل من النبي على فضيلة الإنسان كان أولى.

والجواب: أنَّ هذا تعسف بارد، لأنَّ المراد هناك كونه تعالى مع الكل بالعلم والتدبير، وكونه مطلعاً على ضمير كل أحد، أما هاهنا فالمراد بقوله تعالى: ثاني اثنين تخصيصه بهذه الصفة في معرض التعظيم وأيضاً قد دللنا بالوجوه الثلاثة المتقدمة على أنَّ كونه معه في هذا الموضع دليل قاطع على أنه صلى الله عليه وسلم كان قاطعاً بأنَّ باطنه كظاهره، فأين أحد الجانبين من الآخر؟

والوجه الخامس: من التمسك بهذه الآية ما جاء في الأخبار أنَّ أبا بكر رضي الله عنه لما حزن، قال عليه الصلاة والسلام ما ظنك باثنين الله ثالثهما؟ ولا شك أنَّ هذا منصب علي، ودرجة رفيعة.

واعلم أنَّ الروافض في الدين كانوا إذا حلفوا قالوا: وحق خمسة سادسهم جبريل، وأرادوا به أنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم، وعلياً، وفاطمة، والحسن والحسين، كانوا قد احتجبوا تحت عباءة يوم المباهلة، فجاء جبريل وجعل نفسه سادساً لهم، فذكروا للشيخ الإمام الوالد رحمه الله تعالى أنَّ القوم هكذا يقولون، فقال رحمه الله: لكم ما هو خير منه بقوله: «ما ظنك باثنين الله ثالثهما»، ومن المعلوم بالضرورة أنَّ هذا أفضل وأكمل.

(٧٠) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ٥١).

والوجه السادس: أنه تعالى وصف أبا بكر بكونه صاحباً للرسول وذلك يدل على كمال الفضل. قال الحسين بن فضيل البجلي: من أنكر أنْ يكون أبو بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كافراً، لأنَّ الأمة مجمعة على أنَّ المراد من: (إذ يقول لصاحبه) هو أبو بكر، وذلك يدل على أنَّ الله تعالى وصفه بكونه صاحباً له"(٧١).

رد الرازي على اعتراض الرافضة على هذا الوجه:

قال الرازي: "اعترضوا وقالوا: إنَّ الله تعالى وصف الكافر بكونه صاحباً للمؤمن، وهو قوله: {قالَ لَهُ صاحِبُهُ وَهُوَ يُحاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرابٍ} [الكهف:٣٧].

والجواب: أنَّ هناك وإنْ وصفه بكونه صاحباً له ذِكراً، إلا أنه أردفه بما يدل على الإهانة والإذلال، وهو قوله: (أَكَفَرْتَ) أما هاهنا فبعد أنْ وصفه بكونه صاحباً له، ذكر ما يدل على الإجلال والتعظيم وهو قوله: لا تحزن إنَّ الله معنا فأي مناسبة بين البابين لولا فرط العداوة؟

والوجه السابع: في دلالة هذه الآية على فضل أبي بكر. قوله: لا تحزن إنَّ الله معنا ولا شك أنَّ المراد من هذه المعية، المعية بالحفظ والنصرة والحراسة والمعونة، وبالجملة فالرسول عليه الصلاة والسلام شرّك بين نفسه وبين أبي بكر في هذه المعية، فإنْ حملوا هذه المعية على وجه فاسد، لزمهم إدخال الرسول فيه، وإنْ حملوها على محمل رفيع شريف، لزمهم إدخال أبي بكر فيه، ونقول بعبارة أخرى، دلّت الآية على أنَّ أبا بكر كان الله معه، وكل من كان الله معه فإنه يكون من المتقين المحسنين، لقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ} [النحل:١٢٨] والمراد منه الحصر، والمعنى: إنَّ الله مع الذين اتقوا لا مع غيرهم، وذلك يدل على أنَّ أبا بكر من المتقين المحسنين(٧٢).

والوجه الثامن: في تقرير هذا المطلوب أنَّ قوله: (إِنَّ اللَّهَ مَعَنا) يدل على كونه ثاني اثنين في الشرف الحاصل من هذه المعية، كما كان ثاني اثنين إذ هما في الغار، وذلك منصب في غاية الشرف.

الوجه التاسع: أنَّ قوله: لا تحزن نهي عن الحزن مطلقاً، والنهي يوجب الدوام والتكرار، وذلك يقتضي أنْ لا يحزن أبو بكر بعد ذلك البتة، قبل الموت وعند الموت وبعد الموت.

الوجه العاشر: قوله: فأنزل الله سكينته عليه، والضمير عائد إليه لا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو أقرب المذكورات، ولأنَّ الحزن والخوف كان حاصلاً لأبي بكر لا للرسول عليه الصلاة والسلام، فإنه عليه السلام كان آمناً ساكن القلب بما وعده الله أنْ ينصره على قريش فلما قال لأبي بكر لا تحزن صار آمناً، فصرف السكينة إلى أبي بكر ليصير ذلك سبباً لزوال خوفه، أولى من صرفها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، مع أنه قبل ذلك ساكن القلب قوي النفس(٧٣).

الوجه الحادي عشر: من الوجوه الدالة على فضل أبي بكر من هذه الآية إطباق الكل على أنَّ أبا بكر هو الذي اشترى الراحلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى أنَّ عبد الرحمن بن أبي بكر وأسماء بنت أبي بكر هما اللذان كانا يأتيانهما بالطعام. روي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «لقد كنت أنا وصاحبي في الغار بضعة عشر يوماً وليس لنا طعام إلا التمر»(٧٤).

(٧١) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ٥١).
(٧٢) المصدر السابق (١٦/ ٥٢).
(٧٣) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ٥٢)، بتصرف يسير في هذا الوجه.
(٧٤) المصدر السابق نفس الصفحة. بتصرف يسير في هذا الوجه.

الوجه الثاني عشر: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل المدينة ما كان معه إلا أبو بكر، والأنصار ما رأوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً إلا أبا بكر، وذلك يدل على أنه كان يصطفيه لنفسه من بين أصحابه في السفر والحضر، وإنَّ أصحابنا زادوا عليه وقالوا: لما لم يحضر معه في ذلك السفر أحد إلا أبو بكر، فلو قدّرنا أنه توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك السفر لزم أنْ لا يقوم بأمره إلا أبو بكر، وأنْ لا يكون وصيه على أمته إلا أبو بكر، وأنْ لا يُبلِّغ ما حدث من الوحي والتنزيل في ذلك الطريق إلى أمته إلا أبو بكر، وكل ذلك يدل على الفضائل العالية والدرجات الرفيعة لأبي بكر"(٧٥).

المبحث السادس: المفاضلة بين أبي بكر وعلي رضي الله عنهما:

ذكر الرازي أنَّ الرافضة استدلوا بأكثر من دليل على إثبات أفضلية علي رضي الله عنه على أبي بكر رضي الله عنه، ثم رد على استدلالاتهم بما يثلج الصدر ويشفي الفؤاد.

فمن استدلالاتهم على ذلك:

١- استدلالهم بقوله تعالى: {وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجاهِدِينَ عَلَى الْقاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً دَرَجاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً} [النساء:٩٥،٩٦].

استدل الرافضة بهذه الآية كما ذكر الرازي بأنْ قالوا بأنَّ علياً أفضل من أبي بكر لأنه كان أكثر جهاداً من أبي بكر، والله فضّل المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً.

وقد ردّ الرازي على استدلالهم هذا بأمرين:

الأول: بالقياس على النبي صلى الله عليه وسلم، فإنَّ علياً أكثر مباشرة لقتال الكفار من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يمكن لعاقل أنْ يقول بأنَّ علياً أفضل من النبي صلى الله عليه وسلم لأجل ذلك، فإنْ رجعوا وقالوا بأنَّ جهاد النبي صلى الله عليه وسلم أعلى وأرقى من جهاد علي لأنه جهاد بالبيان والقرآن، فنقول لهم إنَّ مباشرة أبي بكر لجهاد الكفار هو من هذا النوع(٧٦).

الثاني: أنَّ جهاد أبي بكر كان في وقت ضعف الإسلام وقلة المناصر وكثرة المخالف قال الرازي: "فيقال لهم: إنَّ مباشرة علي عليه السلام لقتل الكفار كانت أكثر من مباشرة الرسول لذلك، فيلزمكم بحكم هذه الآية أنْ يكون علي أفضل من محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا لا يقوله عاقل، فإنْ قلتم إنَّ مجاهدة الرسول مع الكفار كانت أعظم من مجاهدة علي معهم، لأنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم كان يجاهد الكفار بتقرير الدلائل والبينات وإزالة الشبهات والضلالات، وهذا الجهاد أكمل من ذلك الجهاد، فنقول: فاقبلوا منا مثله في حق أبي بكر، وذلك أنَّ أبا بكر رضي الله عنه لما أسلم في أول الأمر سعى في إسلام سائر الناس حتى أسلم على يده عثمان بن عفان وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وعثمان بن مظعون، وكان يبالغ في ترغيب الناس في الإيمان وفي الذّب عن محمد صلى الله عليه وسلم بنفسه وبماله، وعلي في ذلك الوقت كان صبياً ما كان أحد يسلم بقوله، وما كان قادراً على الذب عن محمد عليه الصلاة والسلام، **فكان جهاد أبي بكر أفضل من جهاد علي من وجهين:**

أحدهما: أنَّ جهاد أبي بكر كان في أول الأمر حين كان الإسلام في غاية الضعف، وأما جهاد علي فإنما ظهر في المدينة في الغزوات، وكان الإسلام في ذلك الوقت قوياً.

والثاني: أنَّ جهاد أبي بكر كان بالدعوة إلى الدين، وأكثر أفاضل العشرة إنما أسلموا على يده، وهذا النوع من الجهاد هو حرفة النبي عليه الصلاة والسلام وأما جهاد علي فإنما كان بالقتل، ولا شك أنَّ الأول أفضل"(٧٧).

---

(٧٥) المصدر السابق (١٦/ ٥٢ -٥٣).

(٧٦) انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١١/ ١٩٤).

(٧٧) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١١/ ١٩٤ -١٥٩).

٢- استدل الرافضة بقوله تعالى: {سَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى} [الليل:١٧] بأنْ قالوا إنها نزلت في حق علي رضي الله عنه بدلالة قوله تعالى: (وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُون)، وقد ردّ الرازي على هذا الاستدلال - وبعد أنْ ذكر أنَّ الشيعة بأسرهم يقولون بأنَّ المراد هو علي بن أبي طالب وينكرون أنْ يكون المراد هو أبو بكر رضي الله عنه -بأمور:

أولاً: أنَّ المفسرين وبالإجماع على أنَّ المراد بهذه الآية أبو بكر رضي الله عنه.

ثانياً: أقام الدلائل العقلية على أنَّ المراد بهذه الآية هو أبو بكر، وبناها على مقدمتين:

الأولى: أنَّ الأتقى هو أفضل الخلق.

الثانية: أنَّ أفضل الخلق هو أبو بكر رضي الله عنه.

وفي بيان المقدمة الأولى: قال الرازي: "إنما قلنا: إنَّ المراد من هذا الأتقى أفضل الخلق لقوله تعالى: {إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ} [الحجرات:١٣] والأكرم هو الأفضل، فدل على أنَّ كل من كان أتقى وجب أنْ يكون أفضل، وإذا كان كذلك كان التقدير: أتقاكم أكرمكم عند الله، فثبت أنَّ الأتقى المذكور هاهنا لا بد وأنْ يكون أفضل الخلق عند الله"(٧٨).

وفي بيان المقدمة الثانية: قال رحمه الله: "فنقول: لا بد وأنْ يكون المراد به أبا بكر لأنَّ الأمة مجمعة على أنَّ أفضل الخلق بعد رسول الله، إما أبو بكر أو علي، ولا يمكن حمل هذه الآية على علي بن أبي طالب، فتعيّن حملها على أبي بكر"(٧٩).

وقوله: الأمة مجمعة على أنَّ أفضل الخلق بعد رسول الله أبو بكر أو علي، لأنه أدخل في ذلك خلاف الرافضة مع بقية الأمة وهذا صحيح فالرافضة يرون أفضلية علي رضي الله عنه وبقية المسلمين يرون أفضلية أبي بكر.

ثم أجاب رحمه الله على عدم إمكانية حمل هذه الآية على علي رضي الله عنه، ووجوب حملها على أبي بكر رضي الله عنه من وجوه:

أولاً: أنَّ الله قال في صفة هذا الأتقى: {وَما لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزى} [الليل:١٩] وهذا الوصف لا يصدق على علي بن أبي طالب، لأنه كان في تربية النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أخذه من أبيه وكان يطعمه ويسقيه، ويكسوه، ويربيه، وكان الرسول منعما عليه نعمة يجب جزاؤها.

ثانياً: أما أبو بكر فلم يكن للنبي عليه الصلاة والسلام عليه نعمة دنيوية، بل أبو بكر كان ينفق على الرسول عليه السلام بل كان للرسول عليه السلام عليه نعمة الهداية والإرشاد إلى الدين، إلا أنَّ هذا لا يجزى، لقوله تعالى: {ما أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ} [الفرقان:٥٧].

ثالثاً: وإذا ثبت أنَّ المراد بهذه الآية من كان أفضل الخلق وثبت أنَّ ذلك الأفضل من الأمة، إما أبو بكر أو علي، وثبت أنَّ الآية غير صالحة لعلي، تعين حملها على أبي بكر رضي الله عنه، وثبت دلالة الآية أيضاً على أنَّ أبا بكر أفضل الأمة(٨٠).

(٧٨)المصدر السابق (٣١/ ١٨٧) بتصرف.

(٧٩) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٨٠) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٣١/ ١٨٨) بتصرف يسير.

المبحث السابع: ميراث النبي صلى الله عليه وسلم:

من المسائل التي ناقشها الرازي مع الرافضة مسألة ميراث النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك أنَّ مذهب أكثر المجتهدين أنَّ الأنبياء لا يورثون، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة»(٨١)، **وقد خالف في ذلك الرافضة ، واحتجوا كما ذكر الرازي لرد هذا الحديث بثلاثة أوجه:**

الأول: أنَّ هذا الحديث يخالف قول الله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام: {يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ} [مريم:٦] وقوله تعالى: {وَوَرِثَ سُلَيْمانُ داوُدَ} [النمل:١٦].

وأنَّ ذلك لا يمكن حمله على ميراث العلم والدين لأنه لا يكون وراثة، وإنما الميراث للمال على سبيل الحقيقة.

الثاني: أنَّ المحتاج لمعرفة هذا الحديث هم أقارب النبي صلى الله عليه وسلم، فلماذا يخبر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث أبا بكر مع عدم حاجته إليه ولا يخبر به أقاربه.

الثالث: "يحتمل أنَّ قوله: «ما تركناه صدقة» صلة لقوله: «لا نورث» والتقدير: أنَّ الشيء الذي تركناه صدقة، فذلك الشيء لا يورث"(٨٢). فإنْ قيل إنَّ ذلك عام لكل أحد، فإنَّ كل من ترك شيئاً صدقة فإنه خارج عن الميراث، فأين اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم به، أجابوا عن ذلك: أنَّ الخصيصة باقية لأنه يحتمل أنَّ مجرد عزم الأنبياء على التصدق يخرج ذلك عن ملكهم(٨٣).

أجاب الرازي عن هذه الأوجه الثلاثة بجواب مجمل وهو قوله: "والجواب: أنَّ فاطمة عليها السلام رضيت بقول أبي بكر بعد هذه المناظرة، وانعقد الإجماع على صحة ما ذهب إليه أبو بكر فسقط هذا السؤال والله أعلم"(٨٤).

إجابة الرازي رحمه الله متضمنة لأمرين: الأول: رضى فاطمة رضي الله عنها وهي التي اعترضت على قضاء أبي بكر في ميراث النبي صلى الله عليه وسلم، ولا شك أنَّ رضاها كان عن قناعة بما ذكره أبو بكر رضي الله عنه.

الثاني: انعقاد الإجماع على صحة ما ذهب إليه أبو بكر رضي الله عنه.

وبناء على ذلك يمكن أنْ يجاب عن هذه الأوجه بالتالي:

أما الوجه الأول: وهو الاستدلال بقوله تعالى: {يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ} [مريم:٦] وقوله تعالى: {وَوَرِثَ سُلَيْمانُ داوُدَ} [النمل:١٦]، فلا ريب أنَّ هذا هو ميراث النبوة والعلم، فإنَّ داوود عليه السلام له أبناء وزوجات فكيف لا يرثه إلا ابنه سليمان عليه السلام، وكذا الحال في زكريا فمن المحال أنْ يرغب إلى ربه في ولد يحجب عصبته عن ميراثه، ثم إنَّ آل يعقوب وهم عدد كبير يرثهم ورثتهم(٨٥).

الجواب عن الوجه الثاني:

أولاً: نمنع أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبلغ قرابته، فإنَّ هذا الحديث رواه مع أبي بكر رضي الله عنه جماعة من الصحابة منهم جماعة من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم. قال الذهبي في الرد على من زعم انفراد أبي بكر بهذا الحديث: "والجواب عن قوله رواية انفرد بها، بأنه كذب رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر

(٨١) صحيح مسلم (٣/ ١٣٧٧) ح (١٧٥٧).
(٨٢) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٩/ ٥١٤).
(٨٣) انظر: المصدر السابق نفس الصفحة.
(٨٤) المصدر السابق نفس الصفحة.
(٨٥) انظر الإجابة تفصيلا في الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ٧٥)، والحجج الباهرة في إفحام الطائفة الكافرة الفاجرة (ص: ٢٨١)، الجموع البهية ٢/٤٢٤ وغيرها.

وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعيد وعبد الرحمن بن عوف والعباس وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأبو هريرة رضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين"(٨٦).

ثانياً: على افتراض انفراد أبي بكر بذلك فإنَّ الحجة مع من علم، فمن علم حجة على من لا يعلم، ثم إنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يبلغ دين الله فيحضره من يحضره ويأخذ عنه، وربما غاب عنه من هو أولى بسماع حديثه من غيره، فلا يكون ذلك حجة له على إنكاره، ولذا كان النبي يحث أمته على حفظ حديثه وتبليغه، فقد قال صلى الله عليه وسلم: "نضّر الله امرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلِّغه، فربّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه، وربّ حامل فقهٍ ليس بفقيه"(٨٧).

ثالثاً: من المعلوم أنَّ ميراث النبي صلى الله عليه وسلم غير منحصر في البتول رضي الله عنها، بل يشاركها فيه عمه وأزواجه، ومنهن عائشة رضي الله عنها، فما مصلحة أبي بكر رضي الله عنه في أنْ يحرم ابنته من الميراث، لو كان للرافضة عقل.

الجواب عن الوجه الثالث:

أنَّ هذا تكلف بعيد عن العربية، فالكلام واضح، ودلالته ظاهرة في أنَّ الأنبياء عليهم السلام لا يورثون، وأنَّ ما تركوه وخلّفوه يكون صدقة بعدهم، وهذا ما فهمه الصحابة رضي الله عنهم، ومن اعترض منهم وطلب بحقه من الميراث، لم يعترض بهذا الاعتراض، ولما بُيِّن له قول النبي صلى الله عليه وسلم رضي به وأذعن.

وهذا التأويل الركيك هو كتحريفهم للحديث بأنه "لا يورث ما تركناه صدقة"(٨٨)، يورث بالياء، وصدقة، بالفتح: أي ما تركه صدقة فلا يورث "وما" في موضع المفعول "وصدقة" منصوب على الحال والتفسير(٨٩)"وهذا تدافع من قائله ومخالفة لما فهم منه أهل اللسان، وما حمله عليه أئمة الصحابة من رواة هذا الحديث"(٩٠).

"وقد اعترض بهذا الهوس أبو عبد الله بن المعلم، أحد أئمة الإمامية على القاضي أبي علي بن شاذان، صاحب القاضي أبي بكر الباقلاني وأحد أئمة متكلمي أهل السنة، لما أُستدل عليه بهذا الحديث، وقال له: إنما نفى وراثة ما تركوه صدقة، وأما ما ترك على غير الصدقة فلا تمنع وراثته، واعتمد بهذه النكتة لعلمه بقصور أبي علي في العربية، فقال له أبو علي في جوابه: **لا أعلم ما صدقة من صدقة**، ولا أحتاج إليه في هذه المسألة، **فإنه لا شك عندي وعندك أنَّ فاطمة رضي الله عنها من أفصح العرب وأعلمهم بالفرق بين اللفظين**، وكذلك العباس وهم ممن يستحقون الميراث، وعلي كذلك رضي الله عنه، وقد طلبت ميراثها رضي الله عنها من النبي صلى الله عليه وسلم من أبي بكر رضي الله عنه، فجاوبها أبو بكر بهذا اللفظ، بما فهمت منه أنه لا شيء لها. وكذلك علي وسائر الصحابة رضي الله عنهم، ولم يعترض أحد منهم بهذا الاعتراض، وكذلك أبوبكر المحتج به. ولا خلاف أنه من أفصح الفصحاء العالمين بذلك، ولو كان اللفظ لا يقتضي المنع لما أورده أبو بكر رضي الله عنه، ولا تعلق به ولم يسلمه له الآخرون أيضاً، فإنَّ الرفع هو المروي، ومدعي النصب مبطل ونحو هذا أو ما في معناه"(٩١).

كما أنَّ في عدم وراثة الأنبياء من الحكم ما يعلمه الله قال الطيبي: "والحكمة في أنَّ الأنبياء لا يورثون أنه لا يُؤمَن أنْ يكون في الورثة من يتمنى موته فيهلك، ولئلّا يُظن بهم الرغبة في الدنيا، فيهلك الظان وينفر الناس عنهم"(٩٢).

---

(٨٦) المنتقى من منهاج الاعتدال (ص: ١٩٥).
(٨٧) سنن أبي داود ت الأرنؤوط (٥/ ٥٠١) ح ٣٦٦٠، سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ٣٣) ح رقم (٢٦٥٦).
(٨٨) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٣٧٧) ٤٩ - (١٧٥٧).
(٨٩) انظر إكمال المعلم بفوائد مسلم ٨٩/٦ بتصرف يسير.
(٩٠) المصدر السابق (٦/ ٨٩).
(٩١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/ ٨٩-٩٠).
(٩٢) شرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن (١٢/ ٣٨٢٩).

المبحث الثامن: التشبيه والتجسيم عند بعض فرق الرافضة:

الرافضة في بدو أمرهم كانوا مشبهة مجسمة كما ذكره غير واحد من علماء الملل والنحل(٩٣)، ثم تحولوا بعد ذلك من التشبيه إلى التعطيل في زمن بني بويه لأسباب عدة، ومن الفِرَق المجسِّمة عند الرافضة البيانية أتباع بيان بن سمعان التميمي، وقد تطرق الرازي لبعض أقوالهم في التشبيه والتجسيم، فمن ذلك أنهم أثبتوا لله تعالى الجسم بدليل قوله تعالى: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ له الحكم وإليه ترجعون} [القصص:٨٨]، **وقد استدلوا بهذه الآية من وجهين:**

الأول: قالوا الآية صريحة بإثبات الوجه، وذلك يقتضي الجسمية.

الثاني: قوله تعالى: (وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) وكلمة إلى لانتهاء الغاية وذلك لا يعقل إلا في الأجسام. والجواب: لو صح هذا الكلام يلزم أنْ يفنى جميع أعضائه وأنْ لا يبقى منه إلا الوجه.

وقد التزم ذلك بعض المشبهة من الرافضة. وهو بيان بن سمعان وذلك لا يقول به عاقل، ثم من الناس من قال الوجه هو الوجود والحقيقة يقال وجه هذا الأمر كذا أي حقيقته، ومنهم من قال الوجه صلة، والمراد كل شيء هالك إلا هو، وأما كلمة إلى فالمعنى وإلى موضع حكمه وقضائه ترجعون"(٩٤).

كما ذكر عن طائفة من المجسمة من قدماء الرافضة أنهم يجوّزون على الله تعالى "الحلول، ولا يستبعدون أنْ يحلّ تعالى في شخص إنسان، أو في شخص صنم، فإذا أحسوا من ذلك الصنم المتخذ على وجه الطلسم حالة عجيبة، خطر ببالهم أنَّ الإله حصل في ذلك الصنم ولذلك فإنَّ جمعاً من قدماء الروافض لما رأوا أنَّ علياً عليه السلام قلع باب خيبر، وكان ذلك على خلاف المعتاد قالوا: إنَّ الإله حلَّ في بدنه وإنه هو الإله"(٩٥).

هذا ما ذكره الرازي بخصوص المجسمة البيانية، وفيه حق وباطل.

وأهل السنة والجماعة يثبتون لله تعالى وجهاً يليق بجلاله وكماله لأنه سبحانه أثبت ذلك لنفسه في غير ما آية من القرآن الكريم، قال الله تعالى: {كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ، وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ}[سورة الرحمن:٢٦، ٢٧]، وقوله: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ}[القصص:٨٨]، وقوله: {إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى} [الليل:٢]، وقوله: {فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ} [البقرة:١١٥].

كما أنَّ أعلم الخلق به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أثبت له وجهاً يليق بجلاله وكماله،

فعن جابر رضي الله عنه، قال: لما نزلت هذه الآية: {قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ} [الأنعام:٦٥]، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعوذ بوجهك»، قال: {أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ} [الأنعام:٦٥]، قال: «أعوذ بوجهك» {أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ} [الأنعام:٦٥] قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هذا أهون – أو هذا أيسر –»(٩٦).

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: "إنَّ لله عز وجل وجهاً لا كالصور المصورة والأعيان المخططة بل وجهه وصَفَهُ بقوله {كل شَيْء هَالك إِلَّا وَجهه}، ومن غيَّر معناه فقد ألحد عنه وذلك عنده وجه في الحقيقة دون المجاز ووجه الله باقٍ لا يبلى وصفة له لا تفنى، ومن ادعى أنَّ وجهه نفسه فقد ألحد ومن غيَّر معناه فقد كفر، وليس معنى وجه معنى جسد عنده ولا صورة ولا تخطيط ومن قال ذلك فقد ابتدع"(٩٧).

---

(٩٣) انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (١/ ١٦٥)، والملل والنحل (١/ ١٠٥)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص: ٦٣).
وكتاب تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة للحفظي، ص ١٢٣.

(٩٤) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٥/ ٢٢) بتصرف يسير.

(٩٥)المصدر السابق (٣٠/ ٦٥٧).

(٩٦) صحيح البخاري (٦/ ٥٦) ح (٤٦٢٨).

(٩٧) العقيدة رواية أبي بكر الخلال (ص: ١٠٣).

وأما لفظ الجسم، فهو من الألفاظ المجملة التي لم يأتِ عن السلف نفيها ولا إثباتها، ولذا فإنه يستفصل عن معناها، فإنْ أريد به حقاً من مثل: أنه ما يشار إليه، أو ما يرى، أو ما تقوم به الصفات، والله تعالى يرى في الآخرة، وتقوم به الصفات، ويشير إليه الناس عند الدعاء بأيديهم وقلوبهم ووجوههم وأعينهم قُبِلَ المعنى، وإنْ أريد به باطلاً من مثل: أنه المركب الذي كانت أجزاؤه مفرقة فجمعت أو ما يقبل التفريق والانفصال، أو المركب من مادة وصورة، أو المركب من الأجزاء المفردة التي تسمى الجواهر الفردة، فالله تعالى منزه عن ذلك كله، فإنه يرد هذا المعنى(٩٨).

المبحث التاسع: طعن الرافضة في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ورد الرازي عليهم:

ذكر الرازي طعن الرافضة في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وأنهم يكفرونها بسبب حرب يوم الجمل، وقد ردَّ على هذه المطاعن من وجوه:

فقد بين أنه ومن خلال آيات الإفك أنَّ عائشة وخلافاً للرافضة الذين يتهمونها ويكفرونها بسبب حرب يوم الجمل أنها:

١- مبرأة بقوله تعالى: {أُولئِكَ مُبَرَّؤُنَ}[النور:٢٦] يعني الطيبات والطيبين مما يقوله أصحاب الإفك، فكأنه قال الطيبون مبرءون مما يقوله الخبيثون.

٢- أنَّ قوله تعالى: {لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ}[النور:٢٦] مغفرة: يعني براءة من الله ورسوله، ورزق كريم: في الآخرة، ويحتمل أنْ يكون ذلك خبراً مقطوعاً به، فيعلم بذلك أنَّ أزواج الرسول عليه الصلاة والسلام هن معه في الجنة، وقد وردت الأخبار بذلك ويحتمل أنْ يكون المراد بشرط اجتناب الكبائر والتوبة، والأول أولى لأنا إنما نحتاج إلى الشرط إذا لم يمكن حمل الآية عليه، أما إذا أمكن فلا وجه لطلب الشرط.

٣- أنَّ هذا أيضاً يدل على أنَّ عائشة رضي الله عنها تصير إلى الجنة بخلاف مذهب الرافضة الذين يكفرونها بسبب حرب يوم الجمل فإنهم يردون بذلك نص القرآن.(٩٩).

كما اعتبر الرازي أنَّ قدح الرافضة في عائشة رضي الله عنها واتهامها بالزنا، كقدح اليهود في مريم عليها السلام ونسبتها للزنا، فالرافضة الطاعنين في عائشة رضي الله عنها بمنزلة اليهود الطاعنين في مريم عليها السلام، وقد وصف الله قول اليهود وافترائهم على مريم بالبهتان العظيم، ووصف الله طعن المنافقين في عائشة رضي الله عنها بالبهتان العظيم.

قال الرازي رحمه الله: "والمراد بقوله: {وَقَوْلِهِمْ عَلى مَرْيَمَ بُهْتاناً عَظِيماً}[النساء:١٥٦] نسبتهم إياها إلى الزنا، ولما حصل التغير لا جرم حسن العطف، وإنما صار هذا الطعن بهتاناً عظيماً لأنه ظهر عند ولادة عيسى عليه السلام من الكرامات والمعجزات ما دلّ على براءتها من كل عيب، نحو قوله: {وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُساقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيًّا} [مريم:٢٥] ونحو كلام عيسى عليه السلام حال كونه طفلاً منفصلاً عن أمه، فإنَّ كل ذلك دلائل قاطعة على براءة مريم عليها السلام من كل ريبة، فلا جرم وصف الله تعالى طعن اليهود فيها بأنه بهتان عظيم، وكذلك وصف طعن المنافقين في عائشة بأنه بهتان عظيم حيث قال: {سُبْحانَكَ هَذَا بُهْتانٌ عَظِيمٌ}[النور:١٦] وذلك يدل على أنَّ الروافض الذين يطعنون في عائشة بمنزلة اليهود الذين يطعنون في مريم عليها السلام"(١٠٠).

---

(٩٨) انظر تلبيس الجهمية ١/٥٥٠.

(٩٩) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٣/ ٣٥٥). بتصرف.

(١٠٠) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١١/ ٢٥٩).

المبحث العاشر: دلالة آية الاستخلاف من سورة النور على إمامة الخلفاء الراشدين:

قال تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذلِكَ فَأُولئِكَ هُمُ الْفاسِقُونَ}[النور:٥٥]، والحديث حول هذه الآية سيتناول ثلاثة أمور: ١- معنى هذه الآية عند الرازي. ٢- دلالتها على إمامة الخلفاء الراشدين. ٣- الاعتراضات الواردة على الاستدلال بها على خلافة الراشدين والرد عليها.

١- معنى هذه الآية من كلام الرازي: "وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات أي الذين جمعوا بين الإيمان والعمل الصالح أنْ يستخلفهم في الأرض فيجعلهم الخلفاء والغالبين والمالكين كما استخلف عليها من قبلهم في زمن داود وسليمان عليهما السلام وغيرهما، وأنه يمكن لهم دينهم وتمكينه ذلك هو أنْ يؤيدهم بالنصرة والإعزاز ويبدلهم من بعد خوفهم من العدو أمناً، بأنْ ينصرهم عليهم فيقتلوهم ويأمنوا بذلك شرهم"(١٠١).

٢- دلالة هذه الآية:

استدل الرازي بهذه الآية على إمامة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، فذكر وجوه دلالتها على ذلك، ثم ردَّ على ما يمكن إيراده من الاعتراضات على الاستدلال بها على إمامتهم وخلافتهم.

قال رحمه الله: "دلت الآية على إمامة الأئمة الأربعة، وذلك لأنه تعالى وعد الذين آمنوا وعملوا الصالحات من الحاضرين في زمان محمد صلى الله عليه وسلم وهو المراد بقوله ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وأنْ يمكن لهم دينهم المرضي وأنْ يبدلهم بعد الخوف أمناً"(١٠٢).

ثم بين وجوه هذه الدلالة فمن ذلك:

١- "أنَّ المراد بهذا الوعد بعد الرسول هؤلاء أي الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، لأنَّ استخلاف غيره لا يكون إلا بعده ومعلوم أنه لا نبي بعده لأنه خاتم الأنبياء"(١٠٣).

٢- أنَّ المراد بهذا الاستخلاف طريقة الإمامة، وليس أمراً آخر.

٣- "ومعلوم أنَّ بعد الرسول الاستخلاف الذي هذا وصفه إنما كان في أيام أبي بكر وعمر وعثمان لأنَّ في أيامهم كانت الفتوح العظيمة وحصل التمكين وظهور الدين والأمن"(١٠٤).

٤- "لم تحصل الفتوح العظيمة في أيام علي رضي الله عنه لأنه لم يتفرغ لجهاد الكفار لاشتغاله بمحاربة من خالفه من أهل الصلاة فثبت بهذا دلالة الآية على صحة خلافة هؤلاء"(١٠٥).

٣-الرد على الاعتراضات:

أورد الرازي جملة من الاعتراضات على الاستدلال بهذه الآية على إثبات إمامة الخلفاء الراشدين، منها: (١٠٦).

١- أنَّ الخلافة حاصلة لكل من اتصف بهذين الوصفين في الآية: الإيمان والعمل الصالح فلماذا تسقط على هؤلاء؟

---

(١٠١) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٤/ ٤١٢).
(١٠٢) المصدر السابق نفس الصفحة.
(١٠٣) المصدر السابق نفس الصفحة. بتصرف يسير.
(١٠٤) المصدر السابق (٢٤/ ٤١٣) بتصرف يسير.
(١٠٥) المصدر السابق نفس الصفحة. بتصرف.
(١٠٦) انظر: المصدر السابق (٢٤/ ٤١٤).

وقد أجاب عن ذلك بأنَّ لفظة "من" في قوله: (منكم)، هي للتبعيض، فالمراد بعضاً منكم وهو ما تحقق.

٢- أنَّ المراد بالاستخلاف هو أنْ يُسكنهم الأرض ويتمكنون من التصرف، بدلالة أنَّ من قبلهم كانوا كذلك، فليس المراد الاستخلاف بالإمامة والرئاسة.

وأجاب عن ذلك بأنه لو كان هذا المراد أي السكنى والتمكن من التصرف فإنه حاصل لجميع البشر، ولكنه وعدٌ بطريق البشارة فلا بد أنْ يكون مغايراً لذلك.

ثم إنَّ استخلاف من قبلهم فقد كانوا خلفاء إما بالنبوة أو الإمامة وليس بالسكنى والتمكن من التصرف.

٣- قالوا لا يجوز الحمل على خلافة رسول الله بحجة أنَّ مذهبنا أنه عليه السلام لم يستخلف أحداً.

وأجاب عن ذلك بأنه وإنْ كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستخلف، وهو مذهبنا فالمراد لم يستخلف بالتعيين وليس بالوصف والأمر بالاختيار، وعليه فاستخلاف الراشدين هو استخلاف من قِبَل الله تعالى ورسوله لكنه استخلاف بطريقة الوصف والأمر بالاختيار.

٤- قالوا لعل المراد بقوله: (منكم) علي رضي الله عنه، وإنما عبَّر بالجمع عن الواحد على سبيل التعظيم، وقد قال الله في حقه: {الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ} [المائدة:٥٥].

أجاب عن ذلك: "أنَّ حمل لفظ الجمع على الواحد مجاز وهو خلاف الأصل"(١٠٧).

٥- قالوا المراد بقوله: (منكم): الأئمة الإثنى عشر.

وقد أجاب عن ذلك "بأنه باطل لوجهين: أحدهما: قوله تعالى: (منكم) يدل على أنَّ هذا الخطاب كان مع الحاضرين وهؤلاء الأئمة ما كانوا حاضرين".

الثاني: أنه تعالى وعدهم القوة والشوكة والنفاذ في العالم ولم يوجد ذلك فيهم، فثبت بهذا صحة إمامة الأئمة الأربعة وبطل قول الرافضة الطاعنين على أبي بكر وعمر وعثمان، وعلى بطلان قول الخوارج الطاعنين على عثمان وعلي"(١٠٨).

المبحث الحادي عشر: آية المباهلة وادعاء فضل علي رضي الله عنه على جميع الأصحاب:

استدل الرافضة على فضل علي رضي الله عنه على جميع الأصحاب بآية المباهلة وهي قوله تعالى: {فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ} [آل عمران:٦١].

ذكر الرازي عن الرافضة في هذه الآية تفسيران:(١٠٩)

أحدهما: ينحو منحى الغلو العظيم في علي رضي الله عنه، وصريحه أنَّ علياً أفضل من جميع الأنبياء عدا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وقد نَقَلَ هذا القول عن أحد الرافضة وهو: محمود بن الحسن الحمصي معلم الإثني عشرية، إذ ادعى أنَّ الآية نصٌّ في أنَّ نفس علي رضي الله عنه هي نفس محمد صلى الله عليه وسلم، لأنَّ الإنسان لا يدعو نفسه بل المراد به غيره، وأنَّ ذلك الغير بالإجماع هو علي رضي الله عنه، وبناء على ذلك ادعى دعوى أخرى وهي: إما أنْ يكون المراد:

١- أنَّ نفس علي هي عين نفس محمد.

٢- أو أنْ يكون المراد أنَّ نفس علي هي مثل نفس محمد. والثاني هو المتعين، وبناء عليه فهذه المثلية هل تشمل

(١٠٧) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٤/ ٤١٤).
(١٠٨)تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٤/ ٤١٤).
(١٠٩) انظر: المصدر السابق (٨/ ٢٤٨).

كل شيء، وتقتضي الاستواء من جميع الوجوه!، أم يستثنى منها أشياء، فادعى أنه يستثنى منها أمران:

الأول: حق النبوة، لأنَّ علياً لم يكن نبياً.

الثاني: حق الفضل، للإجماع على ذلك.

ثم ادعى أنه إذا كان بالإجماع أنَّ نفس محمد صلى الله عليه وسلم أفضل من نفس كل نبي، فعلي كذلك! أفضل من جميع الأنبياء.

ثم استشهد على ذلك بحديث ادعى أنه مقبول عند الموافق والمخالف وهو "قوله عليه السلام: «من أراد أنْ يرى آدم في علمه، ونوحاً في طاعته، وإبراهيم في خلته، وموسى في هيبته، وعيسى في صفوته، فلينظر إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه»،، فالحديث دلَّ على أنه اجتمع فيه ما كان متفرقاً فيهم، وذلك يدل على أنَّ علياً رضي الله عنه أفضل من جميع الأنبياء سوى محمد صلى الله عليه وسلم"(١١٠).

وقد رد الرازي على هذه الدعوى بالتالي:

أولاً: "أنه كما انعقد الإجماع بين المسلمين على أنَّ محمداً عليه السلام أفضل من علي، فكذلك انعقد الإجماع بينهم قبل ظهور هذا الانسان، على أنَّ النبي أفضل ممن ليس بنبي"(١١١).

ثانياً: "وأجمعوا على أنَّ علياً رضي الله عنه ما كان نبياً، فلزم القطع بأنَّ ظاهر الآية كما أنه مخصوص في حق محمد صلى الله عليه وسلم، فكذلك مخصوص في حق سائر الأنبياء عليهم السلام"(١١٢).

ويمكن أنْ يرد على دعواهم أنَّ الإنسان لا يدعو نفسه بل المراد به غيره، بما أجاب به أبو حيان في البحر المحيط "قوله: إنَّ الإنسان لا يدعو نفسه بل يجوز للإنسان أنْ يدعو نفسه، تقول العرب: "دعوت نفسي إلى كذا فلم تجبني"(١١٣) وقال الألوسي: "وما قاله علماؤهم في إبطاله «إنَّ الشخص لا يدعو نفسه» فكلام مستهجن، إذ شاع وذاع في العرف القديم والجديد أنْ يقال: دعته نفسه إلى كذا، ودعوت نفسي إلى كذا، {فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ}[المائدة:٣٠]، وأمرت نفسي، وشاورت نفسي، إلى غير ذلك من الاستعمالات الصحيحة الواقعة في كلام البلغاء، فكان معنى {نَدْعُ أَنْفُسَنَا} نحضر أنفسنا"(١١٤).

وقال أيضاً: "قد جاء لفظ النفس بمعنى القريب والشريك في النسب والدين، كقوله تعالى: {وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ}[البقرة:٨٤] أي أهل دينهم، {وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُم} [الحجرات:١١]، {لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِم خَيْرًا}[النور:١٢]" (١١٥).

الثاني: تفسير سائر الشيعة:

"وأما سائر الشيعة فقد كانوا قديماً وحديثاً يستدلون بهذه الآية على أنَّ علياً رضي الله عنه مثل نفس محمد عليه السلام إلا فيما خصه الدليل، وكان نفس محمد أفضل من الصحابة رضوان الله عليهم، فوجب أنْ يكون نفس علي أفضل أيضاً من سائر الصحابة، هذا تقدير كلام الشيعة"(١١٦).

---

(١١٠) حديث موضوع انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (١/ ٣٨٥)، والفوائد المجموعة (ص: ٣٦٧) ح ٦٠.

(١١١) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٨/ ٢٤٨).

(١١٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

(١١٣) البحر المحيط في التفسير (٣/ ١٨٩).

(١١٤) مختصر التحفة الإثني عشرية ١٥٦/١.

(١١٥) المصدر السابق نفس الصفحة.

(١١٦) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٨/ ٢٤٨).

ذكر الرازي قول سائر الشيعة ولم يرد عليه، ويمكن أنْ يجاب عن ذلك بالتالي:

أنَّ قولكم هذا مبني على مقدمتين ونتيجة، فالمقدمة الأولى: أنَّ نفس محمد أفضل من الصحابة، والمقدمة الثانية: أنَّ نفس علي مثل نفس محمد صلى الله عليه وسلم، والنتيجة: أنَّ نفس علي أفضل من جميع الصحابة.

بالنسبة للمقدمة الأولى: فهي محل إجماع وتوافق بين جميع المسلمين أنَّ نفس النبي محمد صلى الله عليه وسلم أفضل وأعظم وأشرف من كل نفس، وأما المقدمة الثانية: فنحن نمنعها ولا نوافقكم عليها، فليس معنى الآية: {وأنفسنا وأنفسكم} أي نفس علي كنفس محمد، بل المعنى ابن عمه أو أخيه، والعرب تسمي ابن عم الرجل نفسه، فلفظ النفس يطلق ويراد به القريب والشريك في النسب، يقول تعالى: {ولا تلمزوا أنفسكم} يريد إخوانكم(١١٧)، وبالتالي لا تلزمنا نتيجتكم في كون علي رضي الله عنه أفضل من سائر الصحابة رضي الله عنهم .

المبحث الثاني عشر: المقصود بأولي الأمر في القرآن الكريم الذين أمرنا بطاعتهم:

قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا}[النساء:٥٩].

من المقصود بأولي الأمر في القرآن الكريم الذين أمرنا بطاعتهم:

هل هم أهل الحل والعقد من الأمة، أم هل هم الأمراء والسلاطين، أم هل هم الخلفاء الراشدون، أم هل هم أمراء السرايا، أم هل هم العلماء الذين يفتون في الأحكام الشرعية، ويعلمون الناس دينهم؟

هذه أقوال ذكرها الرازي رحمه الله في اختلاف الناس في تعيين من هم أولي الأمر وإنْ رجَّح بعد ذلك أنهم العلماء من أهل الحل والعقد، لأنَّ "أعمال الأمراء والسلاطين موقوفة على فتاوى العلماء، والعلماء في الحقيقة أمراء الأمراء، فكان حمل لفظ أولي الأمر عليهم أولى"(١١٨).

ثم ذكر قول الرافضة في هذه الآية وأبطله، وهو أنَّ المراد بأولي الأمر هم الأئمة المعصومون، وقال عنه إنه في غاية البعد، ثم رده من ثلاثة أوجه:

أحدها: ما ذكرناه أنَّ طاعتهم مشروطة بمعرفتهم وقدرة الوصول إليهم، فلو أوجب علينا طاعتهم قبل معرفتهم كان هذا تكليف ما لا يطاق، ولو أوجب علينا طاعتهم إذا صرنا عارفين بهم وبمذاهبهم صار هذا الإيجاب مشروطاً، وظاهر قوله: (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) يقتضي الإطلاق، وأيضاً ففي الآية ما يدفع هذا الاحتمال، وذلك لأنه تعالى أمر بطاعة الرسول وطاعة أولي الأمر في لفظة واحدة، وهو قوله: (وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) واللفظة الواحدة لا يجوز أنْ تكون مطلقة ومشروطة معاً، فلما كانت هذه اللفظة مطلقة في حق الرسول وجب أنْ تكون مطلقة في حق أولي الأمر.

الثاني: أنه تعالى أمر بطاعة أولي الأمر، وأولو الأمر جمع، وعندهم لا يكون في الزمان إلا إمام واحد، وحمل الجمع على الفرد خلاف الظاهر.

وثالثها: أنه قال: (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) ولو كان المراد بأولي الأمر الإمام المعصوم لوجب أنْ يقال: فإنْ تنازعتم في شيء فردوه إلى الإمام، فثبت أنَّ الحق تفسير الآية بما ذكرناه"(١١٩).

---

(١١٧) انظر هذه الأقوال في تفسير السمعاني (١/ ٣٢٧)، وتفسير البغوي – إحياء التراث (١/ ٤٥٠)، ومختصر التحفة الاثني عشرية (١/ ١٥٥)، صب العذاب على من سب الأصحاب (ص: ٣٤٥)، وانظر كذلك تفسير الألوسي = روح المعاني (٢/ ١٨١)، عقيدة أهل السنة في الصحابة لناصر بن علي (٢/ ٥٦١).

(١١٨) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٠/ ١١٤).

(١١٩) المصدر السابق نفس الصفحة.

المبحث الثالث عشر: وجوب وجود المعصوم عند الرافضة:

من أدلة الشيعة على وجوب وجود المعصوم، قوله تعالى: {يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ}[التوبة:١١٩].

استدل الرافضة بهذه الآية على وجوب وجود المعصوم في كل زمان، لأنَّ الله تعالى أمر بالكون مع الصادقين، ومتى وجب الكون معهم فلا بد من وجودهم، والصادق هو المعصوم الذي يمتنع خلو زمان التكليف عنه.

وقد أجاب الرازي عن ذلك بالتالي:

أولاً: أننا نعترف بأنه لا بد من معصوم في كل زمان. ثانياً: أننا نقول إن ذلك المعصوم إما مجموع الأمة وهو قولنا أو ذلك المعصوم واحد منهم وهو قولكم.

ثالثا: لا يمكن أنْ يكون المعصوم واحداً من الأمة لأنَّ الله أوجب على كل واحد من المؤمنين بالكون مع الصادقين، وهذا غير ممكن إلا بمعرفة عين هذا الشخص، ومعرفته غير حاصلة ضرورة، لأننا لا نعلم إنساناً معيناً موصوفاً بوصف العصمة، فالأمر بالكون معه مع جاهلته تكليف بما لا يطاق وهو غير جائز، وإذا انتفى ذلك وقد أمر الله بالكون مع الصادقين علمنا يقينا أنهم مجموع الأمة، وذلك يدل على أنَّ قول مجموع الأمة حق وصواب ولا معنى لقولنا الإجماع إلا ذلك(١٢٠).

المبحث الرابع عشر: دلائل آية السبق على فضل أبي بكر وعمر وصحة إمامتهما:

قال تعالى: {وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهاجِرِينَ وَالْأَنْصارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها أَبَداً ذلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ} [سورة التوبة:١٠٠].

ذكر الرازي اختلاف الناس في المراد بالسابقين الأولين ورجَّح أنهم السابقون في الهجرة والنصرة، وذلك لأنَّ الله وصف السابقين بالهجرة والنصرة، فصرف اللفظ إليهما أولى، ومما لا ريب فيه أنَّ من اتصف بهذين الوصفين جدير وأهلٌ بالسبق والأولوية، فالسبق إلى الهجرة فيه من المشقة ومخالفة الطبع "فمن أقدم عليه أولاً صار قدوة لغيره من هذه الطاعة، وكان ذلك مقوياً لقلب الرسول عليه الصلاة والسلام، وسبباً لزوال الوحشة عن خاطره"(١٢١). والسبق إلى النصرة كذلك.

وقد قارن الرازي بين أسبقية هجرة أبي بكر وأسبقية هجرة علي رضي الله عنه، وبين أنَّ لأبي بكر رضي الله عنه من كمال الأسبقية ما ليس لعلي رضي الله عنه، وأنَّ ذلك من أدل الدلائل على صحة إمامته بالتالي:

من المعلوم أنَّ "أسبق الناس إلى الهجرة هو أبو بكر، لأنه كان في خدمة الرسول عليه الصلاة والسلام، وكان مصاحباً له في كل مسكن وموضع، فكان نصيبه من هذا المنصب أعلى من نصيب غيره، وعلي بن أبي طالب، وإنْ كان من المهاجرين الأولين إلا أنه إنما هاجر بعد هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام، ولا شك أنه إنما بقي بمكة لمهمات الرسول إلا أنَّ السبق إلى الهجرة إنما حصل لأبي بكر، فكان نصيب أبي بكر من هذه الفضيلة أوفر"(١٢٢).

ويترتب على ذلك أمران:

الأول: "فإذا ثبت هذا صار أبو بكر محكوماً عليه بأنه رضي الله عنه، ورضي هو عن الله، وذلك في أعلى الدرجات من الفضل".

(١٢٠) انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ١٦٦).
(١٢١) المصدر السابق (١٦/ ١٢٧).
(١٢٢)تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ١٢٧).

الثاني: "وإذا ثبت هذا وجب أنْ يكون إماماً حقاً بعد رسول الله، إذ لو كانت إمامته باطلة لاستحق اللعن والمقت، وذلك ينافي حصول مثل هذا التعظيم، فصارت هذه الآية من أدل الدلائل على فضل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وعلى صحة إمامتهما"(١٢٣).

وقد أجاب عن الاعتراضات التي تخالف ما قرره:

الاعتراض الأول: قد يراد من سَبَق إلى الإسلام، وليس من سبق إلى الهجرة والنصرة.

الثاني: لو قلنا إنَّ أبا بكر دخل تحت هذه الآية بحكم كونه أول المهاجرين، لكن لا يلزم من ذلك بقائه على تلك الحالة، بل يمكن أنْ تزول عنه هذه الفضيلة بسبب إقدامه على الإمامة.

أجاب عن الأول بأمور منها:(١٢٤)

١- أنَّ حمله على السابقين في المدة تحكم لا دليل عليه، وقد بينا أن حمله على السبق إلى الهجرة أولى.

٢- ثم إنَّ السبق إلى الهجرة يتضمن السبق للإسلام، ولا يتضمن السبق للإسلام السبق إلى الهجرة، فحمله على السبق إلى الهجرة أولى.

٣- وعلى القول بأنَّ المراد هو السبق للإيمان فأبو بكر من السابقين الأولين واتفق أهل السير على أنه أول من أسلم من الرجال، فيكون داخلاً دخولاً أولياً في السابقين الأولين.

٤- أنَّ في سبق أبي بكر إلى الإيمان والإسلام من الكمال ما ليس لسبق علي رضي الله عنه، فقد كان في سبقه من تقوية قلب النبي صلى الله عليه وسلم، ودعوة الآخرين للدخول في الإسلام وتكثير سواده ما ليس لعلي رضي الله عنه، فقد كان صبياً لم يتأتى منه ما تأتى من أبي بكر، "فثبت أنَّ الرأس والرئيس في قوله: والسابقون الأولون من المهاجرين ليس إلا أبا بكر"(١٢٥).

وأجاب عن الثاني بأمور منها:

١- أنَّ أبا بكر باقٍ على هذه الصفة، لأنَّ الله قال بعدها: {رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ} وهذا "يتناول جميع الأحوال والأوقات بدليل أنه لا وقت ولا حال إلا ويصح استثناؤه منه. فيقال رضي الله عنهم إلا في وقت طلب الإمامة، ومقتضى الاستثناء إخراج ما لولاه لدخل تحت اللفظ"(١٢٦).

٢- "أنه تعالى وصفهم بكونهم سابقين مهاجرين، وذلك يقتضي أنَّ المراد كونهم سابقين في الهجرة، ثم لما وصفهم بهذا الوصف أثبت لهم ما يوجب التعظيم، وهو قوله: رضي الله عنهم ورضوا عنه"(١٢٧).

٣- "والسبق في الهجرة وصف مناسب للتعظيم، وذِكْرُ الحكم عقيب الوصف المناسب، يدل على كون ذلك الحكم معللاً بذلك الوصف، فدل هذا على أنَّ التعظيم الحاصل من قوله: رضي الله عنهم ورضوا عنه معلل بكونهم سابقين في الهجرة، والعلة ما دامت موجودة، وجب ترتب المعلول عليها"(١٢٨).

٤-"وكونهم سابقين في الهجرة وصف دائم في جميع مدة وجودهم، فوجب أن يكون ذلك الرضوان حاصلا في جميع مدة وجودهم"(١٢٩).

---

(١٢٣) المصدر السابق (١٦/ ١٢٨).
(١٢٤) انظر: المصدر السابق نفس الصفحة.
(١٢٥)تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ١٢٨).
(١٢٦) المصدر السابق نفس الصفحة.
(١٢٧) المصدر السابق نفس الصفحة.
(١٢٨) المصدر السابق (١٦/ ١٢٩).
(١٢٩) المصدر السابق نفس الصفحة.

٥-: أنَّ الله تعالى "قال: (وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ)، وذلك يقتضي أنه تعالى قد أعد تلك الجنات وعينها لهم، وذلك يقتضي بقاءهم على تلك الصفة التي لأجلها صاروا مستحقين لتلك الجنات"(١٣٠).

ورد على الاعتراض على هذا الوجه بأنه تعالى أعد لهم جنات لو بقوا على تلك الحال أي صفة الإيمان، بما يلي:

أولاً: أنَّ "هذا زيادة إضمار وهو خلاف الظاهر"(١٣١).

ثانياً: أنه على هذا التقدير لا يبقى فرق بين هؤلاء الممدوحين وبين غيرهم، فغيرهم أيضاً أعد الله لهم جنات لو لم يكفروا، ففرعون وهامان وغيرهم أعد الله لهم جنات لو آمنوا! والله تعالى إنما خصهم بهذا الثواب على وجه المدح والتعظيم، وحملهم هذا الثواب على ما ذهبوا إليه يبطل هذا المدح والثناء، "فظهر أنَّ هذه الآية دالة على فضل أبي بكر، وعلى صحة القول بإمامته قطعا"(١٣٢).

المبحث الخامس عشر: آية العهد وقدح الرافضة في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والرد على ذلك:

قال تعالى: {وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ} [البقرة:١٢٤].

احتج الرافضة بهذه الآية على أمرين متعلقين بالإمامة:

الأول: على القدح في إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، لأنَّ الله تعالى يقول: {لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}، والعهد هو الإمامة، وأبو بكر وعمر من الظالمين، **وقد استدلوا بهذه الآية من ثلاثة أوجه:**(١٣٣)

الأول: أنَّ أبا بكر وعمر كانا كافرين، والكافر ظالم، يقول تعالى: {وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ}[البقرة:٢٥٤]، والظالم لا ينال الإمامة، فوجب أنْ تكون إمامتهما باطلة.

الثاني: أنَّ المذنب في الباطن يعد من الظالمين، ونحن لا نعرف أنَّ أبا بكر وعمر كانا غير مذنبين في الباطن، لأنَّ الخالي من الذنب باطناً وظاهراً هو المعصوم، وبالاتفاق بيننا وبين أهل السنة، أنَّ أبا بكر وعمر لم يكونا معصومين، وإذا كانا كذلك وجب ألا تتحقق فيهما الإمامة البتة.

الثالث: أنهما كانا مشركين، والشرك ظلم لقوله تعالى: {يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} [لقمان:١٣]، والظالم لا ينال الإمامة، للآية، فإمامتهما باطلة. وقد فسروا الظالم بأنه من وجد منه الظلم ولو في وقت من الأوقات، ولو تركه وتبرأ منه!، واستدلوا لذلك بالنائم المؤمن! فإنه يعد مؤمناً ولو كان نائماً مع أنَّ الإيمان هو التصديق، والتصديق غير حاصل في النوم.

وقد أجاب الرازي عن هذه الشبهات بأمرين:

الأول: أنَّ المراد بالعهد في هذه الآية النبوة، وليس الإمامة.

الثاني: "كل ما ذكرتموه معارض: بما أنه لو حلف لا يسلِّم على كافر فسلَّم على إنسان مؤمن في الحال إلا أنه كان كافراً قبل بسنين متطاولة فإنه لا يحنث، فدل على ما قلناه.

(١٣٠) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ١٢٩).
(١٣١) المصدر السابق نفس الصفحة.
(١٣٢) المصدر السابق نفس الصفحة.
(١٣٣) انظر: المصدر السابق (٤/ ٣٧-٣٨).

ولأنَّ التائب عن الكفر لا يسمى كافراً والتائب عن المعصية لا يسمى عاصياً، فكذا القول في نظائره، ألا ترى إلى قوله: {وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}[هود:١١٣] فإنه نهى عن الركون إليهم حال إقامتهم على الظلم، وقوله: {مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ} [التوبة:٩١] معناه: ما أقاموا على الإحسان"(١٣٤).

ويمكن أنْ يجاب عن هذه الأوجه أيضاً بالتالي:

أولاً: المنع بمعنى أننا نمنع أنْ يفسر العهد بالإمامة عند الرافضة، وذلك لأنَّ العهد في هذه الآية اختلف المفسرون في معناه، وليس في واحد منها أنَّ الإمامة بمعنى الإمامة عند الرافضة!:

فمنهم من حمله على النبوة. ومنهم من حمله على الإمامة بمعنى الاقتداء في الخير والصلاح.

ومنهم من حمله على أنه: ليس للظالمين عهد، وإنْ عاهدته فانقضه. ومنهم من حمله على الأمان. ومنهم من حمله على أنَّ العهد: دين الله(١٣٥).

ثانياً: على التسليم بأنهم كانوا كفاراً ومشركين، وأنَّ الكافر والمشرك يعد ظالماً وأنَّ العهد هو الإمامة، فبخصوص أبي بكر رضي الله عنه، فإنه لم يكن كافراً ولا مشركاً، فقد روى أهل التاريخ والسير أنه لم يسجد لصنم قط(١٣٦).

وعلى اعتبار أنهما كانا مشركين والمشرك ظالم، والظالم من وجد منه الظلم ولو تركه قياساً على المؤمن النائم! فإنه يعد مؤمناً والتصديق غير حاصل منه، **فقياس مع الفارق**، فإنَّ النائم لم يترك الإيمان ولم يتخل عنه، فإنه باقٍ على صفته وحاله من الإيمان، وذلك بخلاف الظالم الذي ترك ظلمه، فإنه لا يسمى ظالماً عقلاً ولا شرعاً، كما أنَّ التائب من الكفر لا يسمى كافراً فكذلك التائب من الظلم، لا يسمى ظالماً، وطرد قولكم أنَّ الظالم يسمى ظالماً لوجود الظلم منه في وقت من الأوقات، أنَّ الصائم لا يسمى صائماً لأنه قد وجد منه الفطر في وقت من الأوقات، والمفطر لا يسمى مفطراً لأنه قد وجد منه الصوم في وقت من الأوقات!!.

يقول الألوسي: "قد تقرر في الأصول أنَّ المشتق فيما قام به المبدأ في الحال حقيقة وفي غيره مجاز، ولا يكون المجاز أيضاً مطرداً، بل حيث يكون متعارفاً ينبغي أنْ يطلق هنالك، كما تقرر في محله أنْ المجاز لا يطرد وإلا لجاز «نخلة» لطويل غير الإنسان، و «صبي» لشيخ، وهي سفسطة قبيحة، كذا النائم للمستيقظ والفقير للغني والجائع للشبعان والحي للميت وبالعكس"(١٣٧).

ويقول الذهبي في الرد على ادعاء أنَّ الظالم من وجد منه الظلم: "والجواب أيها الرويفضي المغتر من وجوه أحدها أنَّ الكفر الذي يعقبه الإيمان لم يبق على صاحبه منه ذم فإنَّ الإسلام يجب ما قبله وهذا معلوم بالاضطرار من الدين"(١٣٨).

الثاني: كما استدل الرافضة بهذه الآية على وجوب العصمة للإمام ظاهراً وباطناً

وقد أجاب الرازي عن ذلك بأمرين:

الأول: أنَّ المراد بالعهد في الآية النبوة، وبالتالي يكون الاستدلال بها في غير موضعه.

الثاني: على التسليم بأنَّ المراد بالعهد الإمامة، فإنَّ المعتبر هو العدالة الظاهرة لا الباطنة، وذكر أنَّ جمهور العلماء يرون أنَّ الفاسق لا يجوز عقد الإمامة له استدلالاً بهذه الآية(١٣٩).

---

(١٣٤) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٤/ ٣٨) بتصرف يسير.

(١٣٥) انظر هذه الأقوال في تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٢/ ٢٠-٢٤).

(١٣٦) انظر مختصر التحفة الإثني عشرية ١/ ١٨١.

(١٣٧) المصدر السابق نفس الصفحة.

(١٣٨) المنتقى من منهاج الاعتدال (ص: ٥٣٦-٥٣٧).

(١٣٩) انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٤/ ٣٨).

الخاتمة:

وبعد هذا العرض للمسائل التي ذكرها الرازي في كتابه التفسير حول عقائد الرافضة وأقوالهم نخلص إلى النتائج التالية:

- عظيم جهاد أئمة الإسلام في بيان الحق والدفاع عنه، فقد ظهر جلياً ومن خلال هذا البحث الجهد المبذول من الإمام الرازي في تفكيك شبه الرافضة وتشكيكاتهم، والاتيان عليها من قواعدها، بل وقلب استدلالاتهم الباطلة عليهم.
- اعتماد الرازي على كتاب الله تعالى في رد شبهات الرافضة فقد رأينا في هذا البحث توظيفاً بارعاً من الرازي للاستدلال بآيات القرآن الكريم.
- الاستقصاء في حكاية شبهات الخصم وإيرادها، ومن ثم ردها وتفنيدها.
- أهمية جرد مطولات كتب أهل العلم واستخراج جهودهم في تقرير أصول الدين والرد على شبهات الفرق المنحرفة.
- يكثر الرازي من إيراد اعتراضات الخصوم على حججه واستدلالاته، حتى لا يترك لهم مجالا لشبهة.
- براءة الإمام الرازي مما اتهمه به بعضهم أنه شيعي، يقدم محبة آل البيت على الصحابة(١٤٠).
- تنوعت ردود الرازي على دعوى تحريف القرآن عند الرافضة، من: ردٍّ مباشر لأهم شبهاتهم، وردٍّ لتفاسيرهم الباطلة، وتحوط عظيم لكتاب الله برد القراءات الشاذة، وبيان مستفيض لحفظ القرآن وآلية ذلك.
- ردّ الرازي على استدلالات الرافضة من القرآن على عقيدة البداء الباطلة، وأبان عن مصادمتها لصريح كتاب الله في إثبات عموم علمه.
- استقصى الرازي حجج الرافضة في النص على إمامة علي رضي الله عنه، فأبطلها واحدة واحدة، بل قلب أدلتهم عليهم، كما استنبط من آيات القرآن الكريم ما يدل على استحالة النص على علي رضي الله عنه.
- أتى الرازي على طعون الرافضة في أبي بكر رضي الله عنه من خلال آية الغار ففندها، وبين أنها على الضد من ذلك، فهي دلائل وبراهين عظيمة لبيان فضيلة أبي بكر وعلو مرتبته.
- رد الرازي على ما استدلت به الرافضة على فضل علي على أبي بكر رضي الله عنهما، وبين أنَّ جهاد أبي بكر أكمل وأعلى من جهاد علي رضي الله عنهما من وجوه عدة.
- قصَّر الرازي في بعض المواضع في الإجابة عما أورده من شبه، وذلك في مسألة التناقض في القرآن، ومسألة ميراث النبي صلى الله عليه وسلم، وقد يسر الله الرد على هذه الشبه.
- بيَّن الرازي أنَّ قدماء الرافضة كانوا مشبهة، وذكر استدلالاتهم وفندها.
- اعتبر الرازي أنَّ قدح الرافضة في عائشة رضي الله عنها واتهامها بالزنا، كقدح اليهود في مريم عليها السلام ونسبتها للزنا، وأنَّ الذين يكفرونها بسبب حرب يوم الجمل فإنهم يردون بذلك نص القرآن.
- أبان الرازي أنه لا مستمسك للرافضة في اعتراضاتهم على دلالة آية الاستخلاف من سورة النور على إمامة الخلفاء الراشدين.
- للرافضة تفسيران لآية المباهلة "وأنفسنا وأنفسكم" مؤداهما أنَّ نفس علي رضي الله عنه أفضل من أنفس جميع الصحابة رضي الله عنهم، وقد أبطل الرازي تفسيراتهم من وجوه عدة.

(١٤٠) انظر توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم (٢/ ١٨٩).

- أبطل الرازي قول الرافضة أنَّ المراد بأولي الأمر هم الأئمة المعصومون، وقال عنه إنه في غاية البعد، ورده من ثلاثة أوجه.
- بين الرازي أنَّ ادعاء الرافضة وجوب وجود المعصوم واستدلالهم بوجوب الكون مع الصادقين أنَّ ذلك غير ممكن ولا متحقق إلا بمعرفة عين هذا الشخص، ومعرفته غير حاصلة ضرورة، لأننا لا نعلم إنساناً معيناً موصوفاً بوصف العصمة، فالأمر بالكون معه مع جاهلته تكليف بما لا يطاق وهو غير جائز.
- قارن الرازي بين أسبقية هجرة أبي بكر رضي الله عنه، وأسبقية هجرة علي رضي الله عنه، وبين أنَّ لأبي بكر رضي الله عنه من كمال الأسبقية ما ليس لعلي رضي الله عنه، وأنَّ ذلك من أدل الدلائل على صحة إمامته، وبيَّن ذلك من عدة وجوه.
- احتج الرافضة بآية العهد "لا ينال عهدي الظالمين" على القدح في إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقد أبطل الرازي احتجاجهم.

التوصيات:

أختم هذا البحث بوصيتين:

الأولى: يوصي الباحث بتكثيف الجهود من قبل طلاب العلم في استخراج روائع ما دونه أهل العلم، في مدوناتهم التفسيرية أو الحديثية أو غيرها، فهي كنز يحتاجه المسلمون سواء في مناظراتهم العقدية لتفنيد شبه خصومهم وردها أو في تقريراتهم لأصول العقيدة وإحكامها، وبيان فضلها وكمالها.

الثانية: كما أوصي بأنْ تكون هذه الجهود مشاريع تتبناها الأقسام العلمية في الجامعات، سواء في الرد على الفرق أو بعض مقالاتهم، كجهود المفسرين مثلا في الرد على الأصول الخمسة عند المعتزلة أو بعضها، وغير ذلك من الموضوعات.

فهرس المصادر والمراجع:

الإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية – عرض ونقد –لناصر بن عبد الله القفاري الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد ناصر الدين الألباني إشراف: زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي — بيروت الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

الاعتصام لإبراهيم بن موسى اللخمي الشهير بالشاطبي تحقيق د. محمد الشقير، د سعد آل حميد، د هشام الصيني الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

إكمال المعلم بفوائد مسلم لعياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، أبو الفضل المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

البحر المحيط في التفسير محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي المحقق: صدقي جميل الناشر: دار الفكر، بيروت ط: ١٤٢٠هـ.

بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: مجموعة من المحققين الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المحقق: عمر عبد السلام التدمري الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لطاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر المحقق: كمال يوسف الحوت الناشر: عالم الكتب – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

تفسير القرآن لأبي المظفر، منصور بن محمد السمعاني المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس الناشر: دار الوطن، الرياض – السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لنور الدين، علي بن محمد الكناني المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، لأحمد بن إبراهيم عيسى المحقق: زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦.

جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير أبو جعفر الطبري المحقق: أحمد محمد شاكر الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

الجموع البهية للعقيدة السلفية التي ذكرها العلامة الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان جمع: أبو المنذر محمود المنياوي الناشر: مكتبة ابن عباس، مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

الحجج الباهرة في إفحام الطائفة الكافرة الفاجرة لجلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني، تحقيق ودراسة: د. عبد الله حاج علي منيب الناشر: مكتبة الإمام البخاري الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي المحقق: علي عبد الباري عطية الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها لمحمد ناصر الدين، الألباني الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف) عام النشر:١٤٢٢،١٤١٦،١٤١٥.

سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي. الناشر: دار الرسالة العالمية الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

سنن ابن ماجه لابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، أبو عيسى تحقيق وتعليق: أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي المحقق: د. عبد الحميد هنداوي الناشر: مكتبة نزار الباز مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لمحمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية المحقق: - الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان الطبعة: ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

الشيعة والتشيع - فرق وتاريخ المؤلف: إحسان إلهي ظهير الباكستاني الناشر: إدارة ترجمان السنة، لاهور – باكستان الطبعة: العاشرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

الشيعة والسنة لإحسان إلهي ظهير الناشر: إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان الطبعة: الثالثة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٩م.

صب العذاب على من سب الأصحاب لأبي المعالي محمود شكري بن أبي الثناء الألوسي دراسة وتحقيق: عبد الله البخاري الناشر: أضواء السلف، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

صحيح البخاري =الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير الناصر الناشر: دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

صحيح الجامع الصغير وزياداته لمحمد ناصر الدين، الألباني الناشر: المكتب الإسلامي.

صحيح مسلم المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت.

عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم لناصر بن علي عائض حسن الشيخ الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

العقيدة رواية أبي بكر الخلال لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المحقق: عبد العزيز عز الدين السيروان الناشر: دار قتيبة — دمشق.

الفصل في الملل والأهواء والنحل المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لبرهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد الطرابلسي المحقق: صبحي السامرائي الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية — بيروت الطبعة: الأولى،١٤٠٧— ١٩٨٧م.

لسان الميزان المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المحقق: دائرة المعرف النظامية — الهند الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت — لبنان الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

مختصر التحفة الاثني عشرية اختصره وهذبه: علامة العراق محمود شكري الألوسي حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة عام النشر: ١٣٧٣هـ.

مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة لناصر القفاري دار النشر: دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الثالثة، ١٤٢٨هـ.

مسند الإمام أحمد بن حنبل لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

مشكاة المصابيح لمحمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، التبريزي المحقق: محمد ناصر الدين الألباني الناشر: المكتب الإسلامي — بيروت الطبعة: الثالثة، ١٩٨٥.

معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن الفراء البغوي المحقق: عبد الرزاق المهدي الناشر: دار إحياء التراث العربي -بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

مفاتيح الغيب = التفسير الكبير لأبي عبد الله محمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠هـ.

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المحقق: نعيم زرزور الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني الناشر: مؤسسة الحلبي.

المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: محب الدين الخطيب.

منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد رشاد سالم الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

الموضوعات المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى.

هل في القرآن تناقضات"، المؤلف الدكتور محمد عمارة، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى ٢٠١١م.

كتب الكترونية:

القراءات الشاذة: أحكامها وآثارها د. إدريس حامد محمد المصدر: جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي، مركز بحوث كلية التربية، رقم (٢٠١)، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

رابط الموضوع: https**://www.alukah.net/sharia/0/37/#ixzz7K1GrEW6A**

أثر عثمان انظر الدراسة لهذا الأثر سندا ومتنا في ملتقى التفسير-https://vb.tafsir.net/forum

كتاب "الرد على التناقضات المزعومة حول القرآن الكريم" لسامي المنصوري فقد ذكر فيه أربعين تناقضا وردها. على الرابط: http://www.ebnmaryam.com/tnakodat.htm

كتاب الطعن في القرآن الكريم والرد على الطاعنين في القرن الرابع عشر الهجري المؤلف: عبد المحسن المطيري مصدر الكتاب: موقع مركز الكتب الإلكترونية.https://ebook.univeyes.com/87800/pd